مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «**شمس**»
Human Rights & Democracy Media Center
"SHAMS"

الشباب والمجتمع :
دور الشباب في المشاركة المجتمعية والحكم الصالح

Youth and Society:
the role of youth in community participation and good governance

الدكتور عمر رحال
الدكتور علي الصاوي
كريم أبو حلاوة

رام الله
٢٠١٠

الشباب والمجتمع : دور الشباب في المشاركة المجتمعية والحكم الصالح

الطبعة الأولى: ٢٠١٠ رام الله

الدكتور: عمر رحال
الدكتور: علي الصاوي
كريم أبو حلاوة

إصدار: مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية – **"شمس"**

ما يرد في هذا الكتاب من آراء يعبر عن رأي المؤلفين: ولا يعكس بالضرورة موقف مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية – **"شمس"**

المحتويات:

الفصل الأول :الشباب والمشاركة ٤

الدكتور عمر رحال

الفصل الثاني : الشباب والمجتمع : ماذا يريد المجتمع من الشباب وما الذي يريده الشباب من المجتمع ٢٧

كريم أبو حلاوة

الفصل الثالث: الشباب والحكم الصالح والحريات ٤٣

الدكتور علي الصاوي

الفصل الأول :الشباب والمشاركة

المقدمة

تعتبر توسيع قاعدة المشاركة تعزيزاً لمبدأ المواطنة بشقيها الحقوق والواجبات ، وتعزيزاً لمبدأ الانتماء والانحياز لمصلحة الوطن ككل ، وتعزيزاً لمكانة الشباب في المجتمع ، على طريق إحداث تغيرات جوهرية بما يشمل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية على طريق التنمية بمفهومها الشامل، موظفاً طاقات المجتمع ككل. فلا يكفي الاعتراف من الناحية الشكلية بحاجة التنمية إلى طاقات وجهود جميع فئات المجتمع بما فيها الشباب والسعي الدائم لإتاحة المجال أمام الشباب لجهة التعليم والعمل وغير ذلك، والإقرار بأن التنمية بمفهومها الشامل والمستدام لا يمكن أن تتحقق بدون مساهمة جميع الفئات بما فيها الشباب في بلد يعتمد أساساً على موارده البشرية، من أجل مساهمة كاملة في الجهود التنموية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .

من هنا فإن المشاركة السياسية هي شأن عام ، لا يمكن للفرد أن يكون مؤثراً ، أو مشاركاً، أو فاعلاً فيه ما لم يعترف بدوره في الحياة العامة، وبحقه في ممارسة هذا الدور دون قيود ذات طابع تمييزي. وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ أن هناك عراقيل وعقبات كثيرة لمشاركة بعض الفئات بما فيها الشباب لعل من أهمها النظرة السلبية من قبل المجتمع لعمل الشباب في الجانب السياسي،ولكي يشارك الشباب بفاعلية لا بد من إزالة جميع العقبات والعراقيل من طريقهم استناداً إلى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وكافة الإعلانات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة. والتي تؤكد على الحق في المشاركة مشاركة كاملة وفاعلة في جميع مناحي الحياة بما يضمن حقوقهم الأساسية .

إن تبوء الشباب المسؤولية في الهيئات السياسية الرسمية لم يعد يعتبر أحد المطالب الأساسية لديمقراطية النظام السياسي فحسب ، بل يتعدى ذلك في أن مشاركتهم السياسية هي تعبير حقيقي وفعلي عن مصالحهم . فدون مشاركة الشباب مشاركة فعالة ، فإنه لا يمكن الحديث عن مساواة في الحقوق والواجبات بين فئات المجتمع المختلفة ، وبما يضمن المشاركة الفاعلة في العملية التنموية . ذلك يتطلب قبل كل شيء إجراء تغييرات جوهرية على مجمل التشريعات والقوانين التي تحد من تطور مشاركة الشباب ، إلى جانب ذلك لا بد من التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشباب ، وما يرافق ذلك من انعكاسات على القوانين المحلية، مثل مشروع قانون رعاية الشباب .

أكثر من هذا فإن المشاركة السياسية بشكل عام هي أكثر انخفاضاً بين الفئات الشباب عنها في الفئات الأخرى ، ولا يعني ذلك أن الشباب يشاركون بفاعلية أكثر في الفصائل والأحزاب الفلسطينية سواء لجهة العضوية،أو لجهة المشاركة في الهيئات المختلفة لهذه التنظيمات . ولهذا الواقع أهمية في معرفة وتلمس اتجاهات التحول الديمقراطي في فلسطين،فالمجتمع السياسي الفلسطيني بتركيبته القائمة يتحيز نحو الرجال الكبار،الأمر الذي يؤدي لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني ومن ضمنها الشباب ليس إلى عدم المبالاة ،بل والإحساس بالاغتراب

السياسي،والذي يؤدي إلى بروز ظواهر غريبة عن المجتمع الفلسطيني .

من أهم الإشكاليات والمعيقات في مشاركة الشباب السياسية هو النظام الاجتماعي أولاً، ومن ثم النظام الانتخابي السائد ومدى دمقرطته، والذي جاء تعبيراً عن النظام الاجتماعي في فلسطين ، هذا إلى جانب الأساس السياسي والمرجعية الدستورية والقانونية لذلك .فالمشاركة السياسية الأولى للفلسطينيين وبما تتصف من شمولية تمت بناء على محددات اتفاق أسلو ، والاتفاق الانتقالي طابا – واشنطن ، بعبارة أخرى فقد تمت الانتخابات تحت سقف الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية ومحدداتها ، والتي حرمت أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات من ممارسة حقهم في الانتخاب والترشيح، واقتصر ذلك على سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى العائدين وسكان القدس الشرقية ، وقد حددت هذه الاتفاقيات عدد أعضاء المجلس التشريعي وصلاحياته.

إن ضعف الحياة السياسية وتعثر عملية التحول الديمقراطي، نابعة في الأساس من الاعتقاد السائد في المجتمع بأن المشاركة السياسية تتمثل وتنحصر في عملية الانتخاب والترشيح ، بعبارة أقصر ينظر إلى عملية المشاركة بأنها عملية موسمية تنتهي بانتهاء الانتخابات ، لا تأخذ بعين الاعتبار أي جهد سياسي منتظم ودائم ومشاركة مستمرة ، تتمثل في المشاركة الفاعلة في النشاط الفعال للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني . إلى جانب ذلك تجاوزات النظام السياسي وعدم احترامه للحقوق الأساسية لمواطنيه ، هي أيضاً من العقبات التي تحول دون عملية التحول الديمقراطي،فالتغيير الديمقراطي وإمكانية التبدل تمثل مصلحة ليس فقط لفئة بعينها وإنما لجميع الفئات المهمشة . إلى جانب ذلك فإن بعض الفئات المهيمنة على مجريات الأمور ترى في عملية التحول والتغيير تهديداً لها قد يفقدها مواقعها وامتيازاتها ولهذا تقاوم التغيير ، وهذا يضاف إلى العقبات السابقة الذكر .

وعلى الرغم من أن الشباب يشكلون أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني من الناحية العددية ،إلا أنهم من الناحية الفعلية ليسوا كذلك ، فهم يمثلون أقلية بالمفهوم السياسي ، مما يعني سيطرة فئة على مجريات الأمور.وعليه فإن النظام السياسي هو الذي يجعل من المساواة حقيقة واقعية ، سواء أكانت المساواة على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو اللغة ، وهو الذي يحقق مبدأ الأمة مصدر السلطات من خلال إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة والديمقراطية والدورية،والتعددية السياسية ، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء ،وسيادة القانون ومحاربة الترهل الإداري ، واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان .

الفصل الأول :الشباب والمشاركة[1]

المبحث الأول: الشباب وعملية صنع القرار في المؤسسات الشبابية

أولاً: أوضاع الشباب في الأراضي الفلسطينية[2]

- ٢٩,٤٪ من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية هم من الشباب (١٥-٢٩ سنة)، منهم ٤٠,٨٪ في الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة) و٥٩,٢٪ في الفئة العمرية (٢٠-٢٩ سنة).
- ٢٩,٠٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) متسربون من التعليم في العام ٢٠٠٩.
- خلال الربع الأول ٢٠١٠، ثلث الشباب (١٥-٢٩ سنة) في الأراضي الفلسطينية يعانون من البطالة، وأكثر من ثلث العاملين الشباب يعملون في قطاع الخدمات بفروعه المختلفة
- ٧٢,٢٪ من شهداء انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية من الشباب (١٥-٢٩ سنة)

الواقع الديموغرافي

٢٩,٤٪ من السكان في الأراضي الفلسطينية منتصف العام ٢٠١٠ هم ضمن الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)
بلغت نسبة الشباب (١٥-٢٩) سنة في الأراضي الفلسطينية حوالي ٢٩,٤٪ من إجمالي السكان، منهم ٤٠,٨٪ في الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة و٥٩,٢٪ في الفئة العمرية (٢٠-٢٩) سنة. وبلغت نسبة الجنس بين الشباب ١٠٤,٤ ذكور لكل ١٠٠ أنثى، علما بان تقديرات عدد السكان في الأراضي الفلسطينية منتصف العام ٢٠١٠ تشير إلى أن إجمالي عدد السكان بلغ نحو ٤,٠ مليون . ويظهر التوزيع العمري للسكان أن الشعب الفلسطيني هو شعب فتي حيث أن الهرم السكاني هرم ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، مما يعني أنه ولسنوات طويلة قادمة سيبقى المجتمع فتياً.

الأسرة والزواج

ارتفاع نسبة الزواج والطلاق بين الإناث (١٥-٢٩ سنة) عنها بين الذكور في العام ٢٠٠٨ تشير بيانات الزواج والطلاق للعام ٢٠٠٨ في الأراضي الفلسطينية أن ٩٢,٣٪ من إجمالي عقود الزواج المسجلة للإناث كانت في العمر (١٥-٢٩ سنة) مقابل ما نسبته ٨١,٥٪ للذكور. من جانب آخر تظهر البيانات أن نسبة وقوعات الطلاق للذكور في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) بلغت ٥٥,٩٪ من إجمالي وقوعات الطلاق للعام ٢٠٠٨، مقابل ٧٧,٦٪ للإناث (١٥-٢٩ سنة). وتشير الإحصاءات المتوفرة لعام ٢٠٠٦ إلى أن ٢٨,٠٪ من حالات الزواج للنساء اللواتي سبق لهن الزواج (١٥-٢٩ سنة) تزوجن من أقارب من الدرجة الأولى في حين ٥٦,١٪ منهن لا يوجد لهن علاقة قرابة مع أزواجهن.

---

١ .الدكتور عمر رحال

٢ .الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،**بيان صحفي** ٢٠١٠/٨/١١ يستعرض أوضاع الشباب في الأراضي الفلسطينية لمناسبة اليوم العالمي للشباب الذي يصادف ٠٨/١٢/من كل عام .

الشباب والخصوبة

تساهم الإناث في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) بنسبة ٢٦,٥٪ من معدل الخصوبة الكلية وهي الفئة العمرية الأعلى مساهمة
تعتبر الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى، ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، ولكن هنالك دلائل تؤكد على أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خلال العقد الأخير من القرن الماضي. فاستناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ٢٠٠٧، طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ ٤,٦ مولودا في العام ٢٠٠٧ مقابل٦,٠ مولودا في العام ١٩٩٧. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)، حيث بلغ ٤,١ مولودا في العام ٢٠٠٧ في الضفة الغربية مقابل ٥,٦ مولودا في العام ١٩٩٧. أما في قطاع غزة فقد بلغ ٥,٢ مولود في العام ٢٠٠٧ مقارنة ٦,٩ مولود في العام ١٩٩٧. وتعتبر الإناث في الفئة العمرية (٢٥-٢٩ سنة) الأعلى مساهمة في معدل الخصوبة الكلية وذلك بنسبة ٢٦,٥٪ من إجمالي معدل الخصوبة.

الشباب والتعليم

٢٩,٠٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) متسربون من التعليم في العام ٢٠٠٩ تظهر الإحصاءات المتوفرة لعام ٢٠٠٩ أن حوالي ٤٥,٤٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) ملتحقون بالتعليم بواقع ٨٦,٥٪ في الفئة العمرية (١٥-١٧ سنة) ، و٥٠,٩٪ للفئة العمرية (١٨-٢٢ سنة) و١١,٦٪ في الفئة العمرية (٢٣-٢٩ سنة). كما تشير الإحصاءات إلى أن معدلات التسرب (سواء التحق وترك أو لم يلتحق بالتعليم أبدا) لفئة الشباب (١٥-٢٩) سنة في الأراضي الفلسطينية قد بلغت ٢٩,٠٪ (٣٢,٨٪ للذكور و٢٥,٠٪ للإناث).
من ناحية أخرى تشير البيانات أن نسبة الذكور (١٥-٢٩ سنة) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي الأولى بكالوريوس فأعلى تبلغ ٨,٠٪ وترتفع لدى الإناث (١٥-٢٩ سنة) لتصل إلى ١٠,٠٪. أما بالنسبة لمن لم ينهوا أية مرحلة تعليمية، فتبلغ النسبة لدى الذكور ٣,٧٪ مقارنة مع ٢,٥٪ للإناث لنفس الفئة العمرية. كذلك تشير البيانات إلى أن ٠,٨٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) أميون بواقع ٠,٩٪ للذكور و٠,٨٪ للإناث.

الشباب ومجتمع المعلومات

ارتفاع نسبة استخدام الحاسوب بين الشباب في العام ٢٠٠٩ عنه في العام ٢٠٠٤ تظهر البيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات خلال الخمس سنوات الماضية أن تطورا ملحوظا قد طرأ على مؤشرات النفاذ والاستخدام لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين فئة الشباب (١٥-٢٩) سنة. فقد أظهرت البيانات لعام ٢٠٠٩ أن نسبة الشباب الذين يستخدمون الحاسوب قد

بلغت ٨٧,٩٪ في الأراضي الفلسطينية (هذا يعني أن هناك حوالي ٩ من بين كل ١٠ من الشباب يستخدمون الحاسوب) بواقع ٨٧,٤٪ في الضفة الغربية مقابل ٨٨,٦٪ في قطاع غزة، مقارنة مع ٤٧,٦٪ للعام ٢٠٠٤ على مستوى الأراضي الفلسطينية. هذا وقد انحسرت الفجوة بين الذكور والإناث فيما يتعلق باستخدام الحاسوب، حيث تبلغ نسبة استخدام الحاسوب بين الذكور ٩١,٠٪، مقابل ٨٤,٤٪ للإناث لعام ٢٠٠٩.

أما بخصوص استخدام الإنترنت فتشير البيانات إلى أن ٤٦,٧٪ من الشباب يستخدمون الإنترنت في الأراضي الفلسطينية (هذا يعني أن هناك حوالي واحد من بين كل اثنين من الشباب يستخدم الإنترنت) بواقع ٤٩,٢٪ في الضفة الغربية مقابل ٤٢,٨٪ في قطاع غزة في العام ٢٠٠٩، مقارنة مع ٢٠,٣٪ في العام ٢٠٠٤. وتتفاوت هذه النسبة بين الذكور والإناث بشكل ملحوظ، حيث تبلغ للذكور ٥٣,٠٪ وللإناث ٤٠,٢٪.

وحول امتلاك البريد الإلكتروني، فقد بلغت نسبة الشباب الذين يمتلكون بريد إلكتروني ٣٢,٩٪ في الأراضي الفلسطينية بواقع ٣٦,٠٪ في الضفة الغربية، و٢٧,٩٪ في قطاع غزة في العام ٢٠٠٩، مقارنة مع ١٤,٣٪ من الشباب في الأراضي الفلسطينية الذين يمتلكون بريد إلكتروني في العام ٢٠٠٤، فيما بلغت هذه النسبة في العام ٢٠٠٩ للذكور والإناث ٤٠,٩٪ و٢٤,٥٪ على التوالي.

أما فيما يتعلق بالهاتف النقال فتظهر البيانات أن نسبة الشباب الذين يمتلكون هاتف نقال تبلغ ٦٣,٢٪ في الأراضي الفلسطينية (هذا يعني أن هناك حوالي ثلثي الشباب يمتلكون هاتف نقال) بواقع ٦٧,٠٪ في الضفة الغربية، مقابل ٥٧,٠٪ في قطاع غزة في العام ٢٠٠٩، مقارنة مع ٣٤,٩٪ في العام ٢٠٠٤، وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث حيث بلغت ٧٢,٧٪ للذكور و٥٣,٣٪ للإناث في العام ٢٠٠٩.

وتشير بيانات مسح الثقافة الأسري، ٢٠٠٩ أن ٥٦,٧٪ من الشباب (١٥-٢٩) سنة الذين لديهم وقت فراغ يقضون وقت فراغهم في مشاهدة التلفاز والفيديو بشكل رئيسي، في حين بلغت نسبة الشباب الذين يستخدمون الحاسوب والإنترنت خلال أوقات فراغهم ١٤,٤٪، من جانب آخر بلغت نسبة الشباب الذين يمارسون الألعاب الرياضية بشكل رئيسي خلال أوقات فراغهم ٦,٠٪.

الشباب والصحة

حوالي خمس الشباب يمارسون عادة التدخين في العام ٢٠٠٦ تظهر بيانات مسح صحة الأسرة ٢٠٠٦ أن ١٧,٦٪ من الشباب غير المتزوجين في الأراضي الفلسطينية يمارسون عادة التدخين، وترتفع نسبة الشباب في الضفة الغربية الذين يمارسون عادة التدخين إلى ٢٠,٥٪ مقارنة مع نظرائهم في قطاع غزة ١٢,٥٪. ويفيد ٤٣,٥٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) أن السبب الرئيسي للتدخين هو حب الاستطلاع (٤٤,٦٪ في الضفة الغربية و٤١,٢٪ في قطاع غزة). وبالنسبة للأمراض المزمنة، فإن ٢,٠٪ من الشباب (١٥-٢٩ سنة) يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل.

الشباب والعمل

خلال الربع الأول ٢٠١٠، ثلث الشباب (١٥-٢٩ سنة) في الأراضي الفلسطينية (٣٢,٢٪) يعانون من البطالة كما أن أكثر من ثلث العاملين الشباب يعملون في قطاع الخدمات بفروعه المختلفة يتم تصنيف العلاقة بقوة العمل إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى مجموعة النشيطين اقتصاديا (تتكون من المشتغلين والمتعطلين عن العمل)؛ أما المجموعة الثانية فهم مجموعة غير النشيطين اقتصاديا (تتكون من الطلاب المتفرغين للدراسة، والمتفرغات لأعمال المنزل، والعاجزين عن العمل، وكبار السن، والذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل). وتشير بيانات الربع الأول لعام ٢٠١٠ إلى أن ٣٣,١٪ من الشباب (١٥-٢٩) سنة نشيطون اقتصادياً في الأراضي الفلسطينية بواقع (٣٥,٣٪ في الضفة الغربية و٢٩,٦٪ في قطاع غزة)، كما بلغ معدل البطالة بين الشباب لنفس الفترة ٣٢,٢٪، وُسجل أعلى معدل للبطالة بين الأفراد في الفئة العمرية (٢٠-٢٤ سنة) بواقع ٣٥,٧٪ مقابل ٢٨,١٪ بين الأفراد (٢٥-٢٩ سنة). من جهة أخرى، تركزت معدلات البطالة بين الشباب (١٥-٢٩ سنة) الذين أنهوا ١٣ سنة دراسية فأكثر بواقع ٣٩,٥٪.

وأما على مستوى النشاط الاقتصادي، فتشير البيانات إلى أن حوالي ثلث الشباب (١٥-٢٩ سنة) يعملون في قطاع الخدمات بفروعه المختلفة (٣٣,٨٪)، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي شغل ما نسبته ٢١,٧٪ منهم. وحول مهن الشباب العاملين، فان ٢٤,٥٪ منهم يعملون في مهن الخدمات والباعة في الأسواق و٢١,٣٪ يعملون في المهن الأولية.

الشباب والانتفاضة

حوالي ثلثي شهداء انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية من الشباب (١٥-٢٩ سنة) تشير البيانات إلى أن ٧٢,٢٪ من الشهداء في الأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى هم من الشباب (١٥-٢٩ سنة) بواقع ٦٩,٧٪ في الضفة الغربية و٧٢,٧٪ في قطاع غزة، مع العلم أن العدد الكلي لشهداء الأراضي الفلسطينية بلغ ٧,٢٣٥ شهيداً حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١، منهم ٥,٠١٥ شهيداً في قطاع غزة، و٢,١٨٣ شهيداً في الضفة الغربية، منهم ٥,٢٢٢ في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة في الأراضي الفلسطينية، (١,٥٢٢ شهيداً في الضفة الغربية في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة، و٣,٦٤٧ شهيداً في قطاع غزة).

ثانياً: مدى مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية

يقصد في المشاركة في أنها كل ما يتصل بالمشاركة في اتخاذ القرارات أو تنفيذ الخطط والبرامج والاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية أو المشاركة في الخدمات العامة أو المشاركة في الحفلات العامة التي تزيد من وحدة وتماسك المجتمع أو الوعي بالقيم التي تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها[٣].وهي أيضاً العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه،ويكون لديه الفرصة في أن يشارك في وضع الأهداف العامة،وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف[٤].

تنظم اللوائح الداخلية على اختلاف تسمياتها عملية مشاركة أعضائها الشباب في عملية صنع القرار،وعلى الرغم من النصوص الجميلة الواردة في هذه اللوائح،إلا أنها لا تعدوا كونها نصوصاً على ورق في كثير من الأحيان،ومع ذلك لا نستطيع الجزم أن كل المؤسسات المبحوثة وغير المبحوثة تتساوى لجهة مشاركة الشباب في مواقع،بمعنى أن هناك تمايز بين هذه المؤسسات لجهة مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية أو فيما يعرف بالقيادة.

وعلى الرغم من أن هذه القيادة في كثير من الأحيان تكون منّة أو هبة من السماء لصاحبها أو صاحبتها،فليس سراً أن تبؤ المراكز القيادية في المؤسسات الشبابية المختلفة تكون بغير الانتخابات،والتي يستعاض عنها بالتعيين أو بالتزكية أو بالأقدمية أو من خلال العلاقة الشخصية أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي.وحتى في حالة ممارسة الديمقراطية بأبها صورها من خلال الانتخابات الحرة والديمقراطية والنزيهة،ألا أنها تبقى ديمقراطية قاصرة بفعل الفرض والاملاءات أحياناً،و»الكولسات» الداخلية والجهوية والمناطقية والعشائرية أحياناً أخرى.

إن المؤسسات الشبابية تحاول في كثير من الأحيان أن تبرر ذلك،بدلاً من القيام بما هو واجب تجاه مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية،وكل مؤسسة لها تبريرها ووجهة نظرها التي تدافع عنها وترى أن هذه الطريق أو تلك أملتها عليها ظروف ذاتية وموضوعية وأجبرتها في نهاية المطاف على أن تسلك مثل هذا السلوك سوء كان ديمقراطياً أو متنافي مع الديمقراطية.وتأسياً على ما سبق يمكن عرض مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية على النحو التالي:

١. النوادي الشبابية: تتمحور مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية في النوادي أولاً من خلال الهيئة التأسيسية والتي تكون مسؤولة عن تسيير أمور النادي لفترة لا تزيد عن ١٢ شهراً وثانياً من خلال الهيئة الإدارية والتي يتم انتخابها عن طريق الاقتراع السري المباشر من قبل أعضاء الهيئة العامة الذي لهم حق التصويت ويكون ذلك كل سنتين مرة[٥].

أما بالنسبة للهيئة العامة فأن مشاركتها تكون من خلال اللجان المتخصصة والتي يتم تشكيلها

٣ . محمد عبد الفتاح،**الخدمة الإجتماعية في مجال تنمية المجتمع**،(الإسكندرية:المكتب العلمي للنشر، ط٢،١٩٩٦)، ص ١٩٠

٤ .عبد الهادي الجوهري وآخرون،**دراسات في التنمية الإجتماعية** (مدخل إسلامي)،(الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،١٩٩٩)، ص١٦٦.

٥.**النظام الداخلي للنادي**، الباب الرابع م١٨، م١٩، مرجع سبق ذكره.

حسب المناصب المختلفة للنوادي حيث تكون هذه اللجان مرؤوسه من قبل عضو في الهيئة الإدارية ومهمتها وضع الخطط والبرامج والمساعدة في تنفيذها هذه هي الأدوار التي يشارك من خلالها الشباب في مواقع المسؤولية في النوادي الرياضية.

٢. الأطر الشبابية: تنص اللوائح والأنظمة الداخلية لجميع الأطر الشبابية على حق الشباب في أن يكونوا أعضاء فاعلين وعاملين في هذا الإطار أو ذاك عن طريق الانتخاب والترشيح،والذي يعني تبوء الشباب المواقع القيادية ومع أن هذا حقاً أصيلا للشباب،ولكن من خلال المقابلات التي أجريت مع ممثلي الأطر الشبابية المختلفة «منظمة الشبيبة الفتحاوية،اتحاد شباب الكتلة الإسلامية،الجماعة الإسلامية،اتحاد الشباب التقدمي،اتحاد شباب الاستقلال،اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني،الشبيبة الفلسطينية،شبه حزب الشعب. تبين أن هناك انتخابات وتعيينات،وتزكية،وأقدمية ومع أن الجميع يجمع على أن الانتخابات الديمقراطية المباشرة والسرية هي الأساس في تمكين الشباب في المشاركة في المواقع القيادية والمشاركة بشكل عام إلا أن بعض الظروف حالت دون ذلك على حد تعبيرهم.

ولا تقف الانتهاكات الممنهجة للديمقراطية الداخلية من خلال تعطيلها أو الالتفاف عليها لهذا الحد،وإنما يتعدى ذلك بخرق النظام الداخلي وعدم الالتزام به لجهة استمرار العضو القيادي في موقعة، فعلى الرغم من اشتراط بعض اللوائح أن يكون الشخص الذي يقف على رأس هرمها الإداري أو التنظيمي طالباً نلاحظ أن هؤلاء ليسوا طلاباً،بل أن بعضهم أقترب من أن يكون جداً لحفيد أو حفيدة قادمة.وبالإضافة لذلك نلاحظ في بعض هذه المؤسسات والأطر أشخاصاً تزيد أعمارهم عن ٣٧ عاماً وتصل أحياناً إلى ٤٥ عاماً ويتبوءا المراكز القيادية،على الرغم من أن الأنظمة الداخلية لديهم تشترط عمراً أقل من ذلك بكثير، مما يحرم الشباب من حقهم في المشاركة في موقع المسؤولية،ومخالفين بذلك الأنظمة الداخلية.

٣. المؤسسات الشبابية: لا يختلف الحال في المؤسسات الشبابية عنه في الأطر لجهة مشاركة الشباب في موقع المسؤولية،ويتضح ذلك من خلال حق الانتخاب والترشيح للعضو العامل[٦]. والذي يعني إمكانية مشاركة الشباب في مواقع المسؤولية عن طريق الانتخابات الديمقراطية المباشرة والسرية ولكن بعض المؤسسات الشبابية تعاني مثلها مثل الأطر الشبابية في وجود أشخاص على رأسها لا تنطبق عليهم شروط العضوية مما يعنى حرماناً للشباب من ممارسة حقوقهم بالمسؤولية والقيادة، ويعزي البعض هذا الأمر إلى إمكانية الاستفادة من التجربة والخبرة الذي يضطلع بها هؤلاء الأشخاص على اعتبار أنهم متمرسون في العمل.ومع أن لهذه المؤسسات لوائحها الداخلية ودساتيرها إلا أنها قلما تلتزم بهذه اللوائح، والاعتقاد السائد بعدم وجود المساءلة والمحاسبة،وعدم وجود التقاليد الديمقراطية بالمعنى الحرفي للكلمة من الأسباب الرئيسية لإبقاء الوضع على ما هو عليه الآن، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ذلك يعود أيضاً إلى نظام المحاصصه في بعض المؤسسات.

٤. المشاريع الشبابية: يختلف الأمر فيما يخص المشاريع الشبابية التابعة للمؤسسات الأهلية التي تعنى في العمل مع المجموعات الشبابية.وهذا يعود في كثير من الأحيان إلى عوامل عدة

٦. **دستور الاتحاد العام لطلبة فلسطين** م٩ بند ٢. وأيضاً **دستور منظمة أصدقاء بلا حدود** م١١ بند ٥.

من أهمها صغر حجم الأعضاء،واختفاء العامل السياسي في كثير من الأحيان، حيث أن هذه المؤسسات أهلية وغير حكومية وغير سياسية، قد تكون أجندتها مختلفة عن أجندة المؤسسات الشبابية الأخرى.

ولهذا نجد أن مشاركة هؤلاء الشباب في موقع المسؤولية والقيادة في المشاريع الشبابية أكثر من المؤسسات الشبابية الأخرى،بحيث يترك لأعضاء هذه المشاريع حرية اختيار الأنشطة المختلفة بالإضافة إلى إشراكهم في عمليات التخطيط والتنفيذ في أحيان كثيرة، هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عقد اللقاءات الدورية لهم سواء أسبوعياً أو شهرياً.وهذا يعني بطبعه الحال إشراكهم المتواصل في مواقع المسؤولية بالإضافة إلى ما ذكر،هناك الانتخابات الداخلية التي تجري في هذه المشاريع لاختيار أشخاص في موقع المسؤولية.
يبقى أن نقول أن الأعضاء في هذه المشاريع هم أصلا من الأشخاص المستهدفين والتي تقوم المؤسسات الأهلية بتنظيم نشاطات وتدريبات مختلفة لهم لاسيما في موضوعات تتعلق في القيادة الشابة والاتصال وبناء الفريق والديمقراطية والضغط والمناصرة وغيرها من الموضوعات، ولهذا نجد أن بعض المشاريع تكون معنية تماماً لإشراك هؤلاء الشباب في مراكز القيادة وصنع القرار،لأن عكس ذلك يعني تعارضاً لما تقوم بتعليمه وتدريبه وتثقيفه لهؤلاء الشباب.

ثالثاً :مدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار واجتماعاتهم الدورية

من الواضح أن المؤسسات الشبابية على اختلافها،لا تتمايز فيما بينها لجهة مدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار واجتماعاتهم الدورية،وبالتالي فإن المؤسسات المبحوثة على اختلافها وفيما يخص مشاركة الشباب في اتخاذ القرار،ينطبق عليها فيما يعرف بالمشاركة بالإعلام. وبالتالي لم تصل هذه المؤسسات إلى مبدأ المشاركة الديمقراطية لأعضائها لجهة اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المختلفة سواء كانت هذه النشاطات متعلقة بالشباب أنفسهم أو بالمؤسسة بشكل عام،ويمكن لنا أن نجمل مدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار واجتماعاتهم الدورية في مؤسساتهم على النحو التالي:

١. **النوادي الشبابية:** من خلال الإطلاع على النظام الداخلي للنادي نلاحظ أن هناك هيئتين من الناحية الفعلية يقوم الشباب من خلالها بالمشاركة في اتخاذ القرارات وهي الهيئة الإدارية والهيئة العامة.

أ. الهيئة الإدارية: حسب المادة ٢٨ من النظام الداخلي للنادي تتولى الهيئة الإدارية تصريف شؤون النادي اليومية سواء كانت مالية أو إدارية أو رياضية أو ثقافية وغير ذلك من الصلاحيات المناطه بها وتتكون الهيئة الإدارية في العادة من ٧-١٣ شخصاً ،وهذا يعني أن مشاركة الشباب في النادي من أعضاء الهيئة العامة، شبه معدومة على اعتبار أن القرارات المختلفة هي من اختصاص الهيئة الإدارية بل مناط بها أصلا، وهذا عائد كما ذكرنا أعلاه إلى النظام الداخلي.

ب. الهيئة العامة:يبدوا من النظام الداخلي للنادي أن مشاركة الشباب في اتخاذ القرار سنوية،

بمعنى آخر أن الشباب يشاركون في اتخاذ القرار عندما تجتمع الهيئة العامة اجتماعها السنوي، وبطبيعة الحال لا يكون هناك مشاركة للشباب في اتخاذ القرار في الأعمال اليومية للنادي ولكن الهيئة الإدارية على سبيل المثال لا تستطيع إعادة العضوية لعضو تم فصله من النادي بقرار منها إلا بعد إقرار ذلك من الهيئة العامة أولاً[٧].وهذه أولى المشاركة الشبابية في اتخاذ القرار وليس واضحاً إذا ما كان هذا الأمر في اجتماع الهيئة العامة السنوية،أو انه يتم الدعوة لذلك باجتماع طارئ[٨].

تقتصر المشاركة الشبابية بشكل عام على الاجتماع السنوي للهيئة العامة حيث أن للهيئة العامة الحق في بحث التقارير المالية والإدارية وانتخاب الهيئة الإدارية بالإضافة إلى أية موضوعات أخرى تقترحها الهيئة الإدارية أو الهيئة العامة[٩].وفي المقابل لا يجوز للهيئة العامة نقاش أو الاشتراك في غير المسائل المحددة في جدول الأعمال،إلا إذا وافقت الهيئة العامة من خلال موافقة الأغلبية المطلقة،هذا بطبيعة الحال يحد من مشاركة الشباب في اتخاذ القرار بسبب التقييد الإداري لها ويطلق العنان في المقابل للهيئة الإدارية في اتخاذ القرارات دون مشاركة فاعلة من الهيئة العامة،مما يضعف مشاركة الشباب في اتخاذ القرار.

٢- الأطر الشبابية: بالعودة إلى أدبيات الأطر الشبابية المختلفة فأنها تتقاطع فيما بينها في عملية مشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرار ومع أن تسميات هيئاتها القاعدية والوسيطة والعليا تختلف من حيث المسمى إلا أنها تؤدي إلى نفس الغرض بصرف النظر عن التسمية.

ومع هذا التقاطع تختلف الأطر الشبابية لجهة مشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرار عن النوادي مثلاً في وجود هيئة وسيطة بين الهيئة العامة والهيئة الإدارية مما يعني مشاركة أوسع للشباب في عملية صنع القرار ولهذا سنحاول وبإيجاز التعرف على هذه الهيئات وكيفية المشاركة الشبابية بها.

أ. المؤتمر العام: وهو أعلى هيئة تشريعية إلى جانب أنه الهيئة التمثيلية العامة لكافة فروع الأطر الشبابية ويتم انتخاب هذا المؤتمر من خلال الهيئة العامة،ويعقد اجتماعاته سنوياً أو كل ثلاث سنوات، وهذا عائد إلى النظام الداخلي لهذا الإطار أو ذاك،وبالتالي فإن المشاركة الشبابية القاعدية كما ذكرنا في السابق تقتصر فقط على عملية انتخاب هؤلاء الأعضاء للمؤتمر العام،أما مشاركة أعضاء المؤتمر العام فهي مقتصرة على مناقشة البرامج والأنظمة بالإضافة إلى وضع الخطط والتوجيهات المختلفة،إلى جانب نقاش الدورة السابقة،وأخيراً فإن المؤتمر العام يقوم بانتخاب الهيئة القيادية الوسيطة والتي تختلف تسميتها من إطار إلى آخر من لجنة مركزية إلى مؤتمر إلى المجلس العام أو المجلس الحركي وغير ذلك من التسميات إلا أنها تتقاطع في المهام والاختصاصات.

ب. الهيئة الوسيطة: كما ذكرنا أعلاه تختلف التسميات من إطار إلى آخر ولكن الاختصاصات متقاربة. الهيئة الوسيطة يتم انتخابها من قبل المؤتمر العام،وتعتبر الهيئة الوسيطة السلطة العليا

٧ . **النظام الداخلي لنادي** م ١١ بند ب.
٨ . **المرجع السابق** م ٤٢.
٩ . **المرجع السابق** م ٣٩.

بعد اجتماع المؤتمر العام حيث تقوم بالإشراف المباشر على قرارات المؤتمر،وتقوم بانتخاب الهيئة التنفيذية للإطار،وبرسم الخطط اللازمة لتنفيذها، وبطبيعة الحال فإن عملية صنع القرار كما هو واضح فهي مقتصرة على مجموعة من الشباب يتم انتخابهم من قبل المؤتمر العام وفي العادة لا يقل العدد عن ٣٣ ولا يزيد عن مئة عضو وهذا يعني تطوراً في أن المشاركة الشبابية في هذه الهيئة،والمقتصرة على أعضائها دون غيرهم،تجدر الإشارة إلى أن جميع الأطر الشبابية تتقاطع في اجتماعات هيئاتها الوسيطة لا سيما بالفترة الزمنية وهي ستة شهور.

ج. الهيئة الإدارية:وقد تسمى الهيئة العليا أو السكرتاريا أو المكتب التنفيذي، تتكون هذه الهيئات من ٧-١٥ شخصاً، وتجتمع أسبوعياً أو كل أسبوعين،وهي الجهة التنفيذية الأولى والمسؤولة عن تسير الأمور اليومية للإطار والأشراف اليومي على المجريات،وبالإضافة إلى متابعتها إلى قرارات الهيئات الأخرى سابقة الذكر،وباختصار فإن عملية المشاركة الشبابية في عملية صنع القرار في الأطر الشبابية المختلفة تكون مقتصرة كما بينا سابقا من خلال الأجسام التنظيمية.
وبشكل يومي لا يوجد مشاركة شبابية في عملية صنع القرار،وتكون المشاركة في أوجها في عملية صنع القرار فقط من خلال الاجتماعات التي تعقد للهيئة العامة في المواقع وهي مختلفة التوقيت من موقع إلى آخر وهذا يعود إلى سهولة دعوة أعضاء الهيئة العامة مثل الجامعات على سبيل المثال والتي تعقد الأطر الطلابية اجتماعاتها القاعدية شهرياً أو حسب الضرورة،ولكن بشكل عام مشاركة الشباب على المستوى الوطني للأطر سنوية،وهذا يكفي للتدليل على مدى المشاركة وفاعليتها دون الإغراق بالتفاصيل،يبقى أن نقول أن مشاركة الشباب في الأطر تشبه المثلث متساوي الأضلع فهي مشاركة واسعة في القاعدة وضيقة في الأعلى.

٣- المؤسسات والمشاريع الشبابية: قبل الحديث بشكل تفصيلي عن مدى مشاركة الشباب في عملية صنع القرار في المؤسسات الشبابية تجدر الإشارة إلى أنها تتقاطع مع النوادي الشبابية في عملية المشاركة ولهذا لن نتطرق إلى عملية المشاركة في هذه المؤسسات لان ذلك تكرار[١٠].

أما فيما يخص المشاريع الشبابية فأن المشاركة الشبابية في عملية صنع القرار تتخذ شكلان الأول هناك مشاريع شبابية تترك جميع التفصيلات لأعضائها بمعنى آخر أن عملية التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرارات يرجع للشباب أنفسهم وهذا ينطبق على جميع النشاطات بصرف النظر عن طبيعتها،بهذه المشاريع نلاحظ أن الشباب يجتمعون ويقررون وينفذون جميع نشاطاتهم ،ومؤسساتهم هي عبارة عن مراقب لهم ليس أكثر وزيادة على ذلك فأن المؤسسة توفر البيئة والإمكانيات المختلفة من اجل تسهيل سير الأعمال والنشاطات المختلفة والتي تكفل للشباب مشاركة فاعلة وأكبر في عملية صنع القرار.

أما الشكل الثاني ومع أن المجموعات الشبابية تشارك في عملية صنع القرار ولكن بنسبة أقل من النوع الأول ومع أنهم يجتمعون ويقررون إلا أن قراراتهم لا تكون سارية المفعول إلا بعد موافقة منسقي البرامج الشبابية في هذه المؤسسات وإدارة المؤسسات بطبيعة الحال،ويلاحظ أن الشباب في هذه المؤسسات هم الذين يقررون طبيعة نشاطاتهم المختلفة والتي في غالبيتها يتم الموافقة

١٠ . لمزيد من التفصيل انظر/ي **النظام الداخلي لمنظمة اصدقاء بلا حدود** لا سيما المواد ٨ و٩ و١٠ و١١ و ١٢ وأيضاً **النظام الداخلي للحركة الشبابية الفلسطينية جذور** الباب الأول م ٢ والباب الثاني م ٤ و م ٥ .

عليها من قبل المؤسسة،وبإيجاز نستطيع أن نقول أن مدى مشاركة الشباب في النوع الثاني محدداً هذا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن بعض المواضيع لا يستطيع الشباب المشاركة بها لجهة اتخاذ القرار مثل الأمور المالية والإدارية.

يبقى أن نقول أنه على الرغم من وضوح عملية المشاركة من خلال الأنظمة واللوائح للمؤسسات الشبابية على اختلافها،إلا أنها من الناحية العملية ليس كذلك لأسبابٍ قد تبدوا موضوعية وأخرى ذاتية،ومع تفهمنا في بعض الأحيان للظروف الموضوعية والتي كثيراً ما تكون مؤقتة وعرضية،إلا أننا لا نستطيع أن نتفهم ديمومة الظروف الداخلية والتي تحرم الشباب من الحد الأدنى من حقوقهم الأساسية،وعليه فإن المؤسسات الشبابية مطالبة بالاحتكام إلى أنظمتها الداخلية،بل وإلى تفعيل هذه الأنظمة والالتزام بها نصاً وروحاً.

رابعاً :آليات تعزيز دور الشباب في اتخاذ القرارات ودورهم في التأثير على القرارات التي لا يشاركون في اتخاذها

يعتمد تعزيز دور الشباب في اتخاذ القرارات داخل مؤسساتهم الشبابية على اختلافها في المقام الأول على وجود حياة ديمقراطية حقيقية وتعزيزها في ذات الوقت داخل هذه المؤسسات،وإلى المساحة الحقيقة الممنوحة للشباب لجهة حرية الرأي والتعبير،بما يضمن تكافؤ الفرص أمام جميع الشباب للمشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي قائم على المساواة والعدالة،حيث تشير بعض الإحصاءات إلى ما نسبته ٢١,٢٪ من الشباب يشاركون فقط في اتخاذ القرارات في المجتمع المحلي[١١].

بالعودة إلى الأنظمة واللوائح الداخلية للأطر والمؤسسات والمشاريع والنوادي نلاحظ بشكل واضح أن هذه المؤسسات تعتبر دور أعضائها في اتخاذ القرار ومشاركتهم في مناقشة ورسم سياسة وخطط مؤسساتهم حقوق وواجبات لهم.كما هو واضح فإن ذلك يعتبر من جيداً من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فما زال البون شاسع بين هذا وذاك،وما دمنا نتحدث عن آليات تعزيز دور الشباب في عملية اتخاذ القرار ودورهم في التأثير على القرارات التي لم يشاركوا بها.

كثيرة هي القرارات المهمة والمصيرية التي يتم اتخاذها من قبل مجموعة من الشباب تقف على رأس الهرم لهذه المؤسسة أو تلك،وتكون بالتالي عملية المشاركة في حدودها الدنيا والذي لا تتعدى إعلام الشباب الآخرين في أحسن الأحوال،أي أن القرار الذي اتخذ يتم إبلاغه للآخرين عن طريق إعلامهم بذلك،دون الأخذ بالمبدأ الديمقراطي من خلال المشاركة الفعلية والتي يمكن أن يعبر عنها بالتصويت،أو بالشورى،من خلال مناخ ديمقراطي يتمثل في بداية في إيجاد هامش لإبداء الرأي،بعبارة أخرى إفساح المجال للشباب للتعبير عن آرائهم بشكل ديمقراطي، ولكن كيف لنا أن نتصور مشاركة وتفاعل وحرية رأي وتعبير لدى الشباب أن لم يكن لهذه المؤسسات تقاليد ديمقراطية.وبطبيعة الحال فإن وجود التقاليد الديمقراطية في المؤسسات هو نتاج عملية تراكمية

١١ www.palyouth.net/members/fadi2.htm.

طويلة،لا يمكن أن تكون ذات طابع إداري،بقدر ما هي ممارسة سلوكية،وقناعة ذهنية،أن مثل هذه الحرية والتقاليد ستفسح المجال أمام الشباب للمشاركة في اتخاذ القرارات والتأثير عليها. يمكن إيجاز آليات تعزيز أدوار الشباب في عملية اتخاذ القرار بالتالي:

١. كما أسلفنا في السابق فإن للمؤسسات الشبابية المختلفة هيئات قيادية مختلفة التسميات،أي أن أعضاء هذه الهيئة هم المسؤولين عن إدارة وتنفيذ المهام اليومية لهذه المؤسسة أو تلك،وبالطبع فإن كل شخص من هؤلاء الأعضاء يناط به حسب اللائحة الداخلية مسؤولية معينة،من الممكن أن يكون لكل منصب لجنة مساندة مشكلة من مجموعة من الشباب يرأسها العضو القيادي مهمتها وضع الخطط والبرامج والنشاطات المختلفة لهذه اللجنة،هذا من شأنه أن يفعل الشباب في الهيئة العامة من جهة ومن جهة ثانية يتم إشراكهم في عملية اتخاذ القرار،ويشعرهم بالأهمية لجهة تحقيق ذاتهم بالإضافة إلى تحملهم المسؤولية.ويؤدي ذلك باعتقادنا إلى تطوير وتقوية العلاقة ما بين الشباب وهيئاتهم المختلفة.

٢. يمكن أن يكون الاستبيان أو الاستمارة طريقة من طرق آلياتٍ تعزيز دور الشباب في عملية اتخاذ القرار للمؤسسات التي تطمح إلى النجاح والتقدم دائماً والتي تقوم في العادة في إشراك أعضائها إذا أرادت أن تتخذ قرارات مهمة ومصيرية.

٣. إطلاع وإعلام الشباب أول بأول على التطورات والنتائج على اختلافها،وليس القصد هنا كما أشرنا سابقاً المشاركة بالإعلام،بمعنى اتخاذ القرار وبعدها إعلام الشباب أن القرار اتخذ،على العكس تماماً يجب أن يكون اطلاعهم وإعلامهم بالموضوعات على أرضية مشاركتهم واستشارتهم ومشاورتهم.

٤. الاستشارة الدورية لأعضاء الهيئة العامة واستمزاج آرائهم في مجموع المواضيع المختلفة للمؤسسة.

٥. يجب أن يكون هناك اجتماعات دورية للهيئة العامة من أجل وضعها في صورة الأوضاع،والاجتماعات العامة بطبيعة الحال تعزز المشاركة الشبابية في اتخاذ القرارات وعلى كل المستويات.

٦. وجود صندوق للاقتراحات في المؤسسات المختلفة،من شأن هذه الاقتراحات أن تعبر وإن كان بجزء يسير عن المشاركة الشبابية في هذه المؤسسة أو تلك.

٧. لقاءات دورية بين الهيئات العليا والشباب وتحت عناوين مختلفة مثل اليوم المفتوح أو اللقاء الشهري أو غير ذلك من التسميات، كما أن مثل هذه اللقاءات بطبيعة الحال تعزز من مشاركة الشباب.

٨. قد يكون هناك جلسات أو اجتماعات تقييم لعمل قامت به المؤسسة ويدعى إليه أعضائها من أجل مناقشته من جميع الجوانب بغية الاستفادة من التجربة سواء أكانت سلبية أم إيجابية. هذا بالطبع يفتح الباب على مصرعيه لطرح وجهات النظر وبالتالي الوصول إلى تقييم إيجابي يؤدي في المستقبل إلى تطوير الأداء بفعل المشاركة الشبابية.

٩. تفويض جزء من السلطة والصلاحيات،فالمركزية في العمل تؤدي في كثير من الأحيان إلى إعاقة ومركزيته في ذات الوقت فلا أحد يستطيع أن يعمل دون العودة إلى من أهم في موقع المسؤولية.وبذات الوقت لا يوجد ديمقراطية في عملية اتخاذ القرار،فتفويض بعض

الصلاحيات يعني إشراك الآخرين في اتخاذ القرار وهذا بالطبع ينعكس إيجاباً على العمل ويضفي عليه الحيوية والديناميكية.

١٠. بث القيم الديمقراطية والارتقاء بأسلوب الحوار البناء ليؤدي في نهاية الأمر إلى تعزيز دورهم في اتخاذ القرارات.

١١. الاستفتاء،يمكن للمؤسسات الشبابية أن تستخدم الاستفتاءات بين أعضائها في حال وجود قضايا مصيرية،وإن من شأن ذلك أن يعزز دور الشباب في عملية صنع القرار داخل مؤسساتهم،ويمكن أن يستخدم مثل هذا الأسلوب في المؤسسات ذات العضوية الكبيرة والممتدة.

خامساً: الثقافة الديمقراطية للشباب في فلسطين

تشكل الثقافة الديمقراطية الأرضية الحقيقية لتوفير بعض شروط التحول الديمقراطي،إنها أداة مهمة في تكوين نشطاء المجتمع المدني والقوى الاجتماعية المؤمنة بالديمقراطية وبحقوق الإنسان،إن الثقافة الديمقراطية هي أداة لضمان التحول الديمقراطي وتوسيع نطاق الحوار بين مختلف الفئات المعنية بالديمقراطية كما أنها وسيلة لتأثير المجتمعي.

يواجه الشباب الفلسطيني عوائق عديدة شلت أحياناً حركتهم وجعلتهم غير قادرين على المشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع،ومن هنا فإن نشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية للشباب هو في الجوهر مشروع لتمكين هؤلاء الشباب من الإلمام بالمعارف الأساسية اللازمة لتحررهم من جميع صور القمع والاضطهاد،وغرس الشعور بالمسؤولية تجاه حقوق الأفراد والمصالح العامة،وبالتالي فإن الثقافة الديمقراطية هي مجموعة من القيم التي تساعد هؤلاء الشباب على التعرف على مجموعة من المبادئ كالعدالة وقبول الآخر والمساواة والمجتمع المدني،وحقوق المرأة.

إن التعصب والتطرف من أكبر المخاطر التي تواجه الشباب والشابات،فالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وانتشار الفقر والجهل في المناطق الريفية وفي المخيمات وفي بعض المدن،شكلت مجتمعة بيئة مناسبة لانتشار السخط والاحتجاج بين الفئات الشابة المنبوذة والمهمشة والتي تعاني من الإقصاء وقلة الاستفادة من الثمار المادية للسياسات التنموية،وإذا ما أضفنا إلى ما سبق الخطابات التبشيرية التي تقدمها بعض التيارات المتشددة ووعودها الخلاصية لهؤلاء الشباب، إذا ما التزموا تعاليمها وتبنوا مرجعياتها، فإننا يمكن أن نفهم لماذا شكلت هذه الفئات الرافد الأساسي لهذه الحركات وعلى مدى عقود عديدة.

كل هذا وذاك أوجد اتجاهين قيميين سائدين ينتمي أحدهما إلى الثقافة التقليدية بمطلقاتها وتراتبيتها واستنادها إلى إرث ثقافي موغل في الذاكرة والتاريخ،بينما ينتمي الاتجاه الآخر إلى ثقافة عربية وعالمية معاصرة تزاوج بين ما هو أصيل في تراثنا وتاريخنا وبين العصر الراهن بفلسفاته وتقنياته وأنماط عيشه،والصراع القائم بين هذين الاتجاهين مازال محتدماً رغم الغلبة الظاهرة للقيم التقليدية التي تميل إلى الجبرية والامتثال القسري والإحساس بالعار والانغلاق واحترام السلطة والتسليم بطاعتها،بينما تسعى الثقافة التغييرية لتعزيز قيم المستقبلية وحرية الاختيار

والإبداع وتعزيز سلطة العقل والفردية والإحساس بالذنب ومحاسبة الذات والتمرد والانفتاح على الآخر والعدالة،في نفس الوقت الذي تحاول فيه ثقافة التغيير التنويرية تجاوز الثنائيات السابقة والموازنة بين العقل والقلب والشكل والمضمون والأصالة والحداثة.

إن نشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية وهو حاجة ملحة لهؤلاء الشباب،باعتبار أنهم مهمشين،وما يرافق ذلك من محدودية في العلاقات الاجتماعية وقلة المرافق الثقافية والترفيهية وغيرها في تجمعاتهم السكانية،وهذا يعني عدم المبالاة والانطواء وعدم التفاعل،وعدم معرفة الآخر والانفتاح عليه،إن عدم الاهتمام بهؤلاء الشباب والاستمرار في استثنائهم من الأنشطة والبرامج من قبل المؤسسات الأهلية **(NGOS)** المحلية أو الدولية سيزيد الأمر تعقيداً،وسيزيد من عملية التطرف في المجتمع،وسيصل بنا الأمر إلى مجتمع يرفض كل المواثيق الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان،وبالتالي فإن مسألة الثقافة الديمقراطية تفرض إقامة حوار صريح ومفتوح بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين،فلا يمكن أن تتعايش الثقافة الديمقراطية على تطرف نموذج ثقافي يقوم على نفي نماذج أخرى متاحة ومتبناة،وكما تؤكد الثقافة الديمقراطية على قيم التسامح والتعايش والمشاركة في صناعة القرارات،وترتكز أيضاً على قيم المساواة والإقرار بالتعددية الثقافية ضمن المجتمع الواحد،خاصة إذا كان هذا المجتمع متعدد أساساً في طوائفه وأصوله العرقية أو المذهبية،كما أن الثقافة الديمقراطية تعني في جوهرها حماية حرية التفكير والمعتقد والتعبير والضمير.

ومن هنا علينا أن نعمل مع هؤلاء الشباب منذ البداية من أجل التغيير المجتمعي الايجابي ومن أجل إطلاعهم على المواثيق الدولية ذات الصلة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والتسامح وقبول الآخر وحقوق المرأة ،إن استمرار العمل مع الشباب هو بحد ذاته عملية تنموية مستدامة،وإن إحداث عملية التغيير تتأتى أولاً من خلال المزج ما بين الجانب النظري والعملي،أي أن هناك مساهمة في العملية التثقيفية التوعوية،بما يساعد على القضاء على الفلسفة القديمة التقليدية والتي تقوم على أساس التعليم البنكي القائمة على الاستماع والإنصات والتلقين فقط.

إن العمل على نشر وتعزيز هذه الثقافة هي في الأساس آلية من آليات التغيير المجتمعي،وبالتالي سيتيح لنا العمل مع الآخرين على تحويل العمل في الثقافة الديمقراطية للشباب في فلسطين من عمل نخبوي إلى عمل منتشر في الأوساط المختلفة،هذا إلى جانب العمل على إحداث التغيير بين الشابات والشباب من خلال اكتسابهم مجموعة من القيم والاتجاهات والعادات الجديدة،مما سيؤدي إلى تمكين الحركة الشبابية والمنظمات والنوادي والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني من أداء دورها في التأثير على الحياة العامة لا بصفتها جمعيات خيرية ممنوعة من ممارسة النشاط السياسي بحكم القانون،وإنما كمنظمات مجتمع مدني يمكنها أن تلعب دوراً أساسياً كمجموعات مؤثرة وضاغطة،لها تأثيرها ودورها الذي لا يمكن تجاهله أو تجاوزه،والعمل على إحداث تغيير حقيقي في هياكل المجتمع المختلفة من خلال وضع البرامج واقتراح سياسات.

واستناداً على ما سبق فإن تأثيرات الثقافة الديمقراطية تتمحور في التالي:

١- خلق نواة جيدة من الشباب والشابات المعتمدين على أنفسهم مما يدعم عوامل التمكين الاجتماعي والسياسي وإزالة العوائق الثقافية والاجتماعية والقانونية التي تعترضهم.
٢- بناء بنى تحتية للتطوير وبناء قدرات بشرية،لتطوير المجتمع ودعمه للاستمرار في التطور بخطى ثابتة وطويلة الأمد في القرى الأكثر فقراً .
٣- تدعيم الشباب والشابات ليصبحوا مشاركين بشكل فعال في التطور المجتمعي.
٤- دعم عشرات المؤسسات والنوادي والمراكز الشبابية والنسوية في القرى الأكثر فقراً للمبادرة ولتطبيق مشاريع مجتمعية وتثقيفية.
٥- الانفتاح على الآخر .
٦- الاتصال بين الشباب والشابات،الأمر الذي سيؤثر إيجاباً في فهم بعضهم لبعضهم الآخر.
٧- زيادة مشاركة الشباب في تكوين الرأي العام وصنع القرار وفعاليات المجتمع المحلي.
٨- تعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال التنوع والديمقراطية والتسامح من خلال التوسع في فرص الشباب في التعبير عن أنفسهم والإسهام في تحديد الأولويات العامة.
٩- الحد من المشكلات الاخلاقية – الاجتماعية: الناجمة عن التناقض القيمي بين جيل الشباب وجيل الآباء، وبين الشباب انفسهم،كذلك الناجمة عن التطرف الديني وعن عدم استغلال أوقات الفراغ،وقلة أشكال الترويح وصولاً إلى مشكلات أخرى .

المبحث الثاني: المشاركة

مفهوم المشاركة : هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه ، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة ، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف .

آليات المشاركة

يمكن إجمال آليات المشاركة في التنمية المجتمعية بالتالي :

١. اعتبار التنمية في البداية حق من حقوق الإنسان وتأتي بعد ذلك المشاركة وبشكل آلي , بالإضافة إلى تضمين هذا الحق في القوانين المحلية .
٢. وجود مؤسسات وقوانين يستطيع الإنسان أن يمارس من خلالها حقوقه وحرياته وأن تسمح له أن يقدم ويعطي ويشترك مع غيره بكل ما يستطيع من فكر وعمل وإبداع .
٣. وجود المناخ المناسب للمشاركة ، أي وجود الديمقراطية والتي تعني الاشتراك وممارسة حق الاختيار والانتخاب والتغيير . من خلال كفالتها للحق في المشاركة في إدارة شؤون البلاد
٤. وجود آليات الحوار والنقاش ومدى إطلاع المجتمع على المعلومات وحريتهم في الوصول إلى تلك المعلومات.
٥. إشراك المؤسسات المجتمعية المحلية في عملية التنمية .
٦. أن يتسم عمل المؤسسات سواء أكانت حكومية أو غير الحكومية بالشفافية والمساءلة.
٧. أن تعكس عملية التنمية احتياجات المجتمع وأولوياته .
٨. أن تكون التنمية ملبية لحاجات المجتمع .
٩. واقعية العملية التنموية والابتعاد عن الخيال .
١٠. القدرة على تنفيذها ، أي التطبيق العملي لها .
١١. أن تستهدف البرامج جميع قطاعات المجتمع من أطفال ونساء ،وشباب ، وكبار السن ، وذوي الاحتياجات الخاصة .
١٢. تحقيق الحاجات الأساسية للإنسان من مأكل ومشرب وملبس ورعاية صحية وتعليمية . فلن يكون هناك مشاركة كبيرة وواسعة إذا كان هناك نقص في هذه الحاجات . فالإنسان لا يستطيع أن يعمل أو يبدع أو حتى يفكر في ظل هذه الظروف .
١٣. العمل على إزالة كل المعيقات التي تحول دون المشاركة سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها من المعيقات.
١٤. العمل على برامج وأنشطة تبين أهمية المشاركة سواء أكانت برامج تمكين وبناء قدرات أو أنها تأخذ الصفة التوعوية.
١٥. تناول موضوع أهمية المشاركة ليس فقط في البرامج الغير منهجية وإنما في المنهاج المدرسي واعتباره قيمة مجتمعية إيجابية.

١٦. إشراك المجتمع المحلي في عمليةٍ تحديد الأولويات والاحتياجات (وضع الخطط وتنفيذها والإشراف والرقابة عليها،وأخيراً التقييم) على أن يتضمن ذلك اختيار ما يتلاءم مع طبيعة المجتمع.

١٧. تشجيع المبادرات المحلية . من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية ، باعتبار المجتمع المحلي متفاعل مع أجهزة الدولة وليس فقط متلقي للمساعدات الحكومية فقط .

١٨. وضوح البرامج التنموية وإيضاح مزاياها للمجتمع المحلي والتدرج في تنفيذها .

١٩. أن يكون هناك مردودات ملموسة . والعمل قدر المستطاع على البرامج التي يكون لها آثار سريعة على المجتمع المحلي .

٢٠. الاتصال والتواصل مع المجتمع المحلي والإعلان عن البرامج وشرحها للمجتمع المحلي وتبيان الأسباب التي حدت بالمؤسسة سواء الرسمية أو الأهلية للعمل بهذا المجال .

٢١. تعزيز وتمكين دور المرأة في التنمية باعتبارها شريكة رئيسة في عملية التنمية .

٢٢. قوة المؤسسات الأهلية ومدى فاعليتها والذي يؤدي إلى إشراك المجتمع في برامجها وأنشطتها التنموية المختلفة.

٢٣. اعتبار المشروعات التنموية جزء من خطة عامة على مستوى الدولة .

٢٤. التأكيد على أن التنمية عملية مستمرة وشاملة كآلية من آليات التغيير باعتبارها عملية اجتماعية متكاملة.

٢٥. إيجاد الدعم الحكومي للمشروعات التنموية إلى جانب مساهمات المجتمع المحلي .

٢٦. التنسيق والتشبيك والتكاملية بين جميع المؤسسات التي تعمل في موضوعات التنمية .

٢٧. في مقابل الآليات والأفكار أعلاه حول تطوير آليات المشاركة في مشروعات التنمية . فإن هناك معيقات للمشاركة ينطلق منها الفرد ، سواء أكانت معيقات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو إدارية ، لذا من الواجب بل من الضروري تجاوزها باعتبارها عقبة حقيقية ليس أمام المشاركة بل أمام عملية التنمية برمتها .

وأيضاً من آليات المشاركة

١- أن تعمل المؤسسات الرسمية والأهلية على إفساح المجال للوصول إلى موقع صنع القرار، وإدارة وقيادة العمل
٢- التثقيف والتوعية لأهمية المشاركة بكل مستوياتها .
٣- التطوير الدائم لبرامج وخطط وآليات العمل
٤- توفير حرية دائمة للمشاركين في التعبير عن آرائهم وعكسها كقرارات .
٥- الاتفاق على الأهداف .
٦- الاتفاق على الخطط .
٧- الاتفاق على قواعد العمل .
٨- الاتفاق على توزيع المسؤوليات والعمل بها .
٩- عدم هيمنة القائد على عملية التخطيط .

مبادئ عملية المشاركة

١- يجب أن تكون المشاركة من خلال مستويات متعددة رأسية وأفقية، بين مختلف المستويات والهيئات
٢- اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته يجب ألا تزاوله مجموعة تعتبر نفسها صفوة المجتمع (نخبوية) وأنها جديرة بتحديد الأولويات والاحتياجات واتخاذ القرارات .
٣- يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الفئة المستهدفة بصفة خاصة , كما أن نماذج الخطط يجب أن لا تضعها النخبة فقط وإنما بالمشاركة مع الفئة المستهدفة .
٤- يجب أن تتضمن عملية المشاركة الضبط والرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس .

أهمية المشاركة

١- من خلال المشاركة يتعلم الناس كيف يحلون مشاكلهم .
٢- من خلال المشاركة يستطيع الناس ترتيب أولوياتهم واحتياجاتهم .
٣- من خلال المشاركة يتعرف الناس على مشاكلهم .
٤- المشاركة توفر الكثير من الوقت والجهد على الحكومة .
٥- الجهود التطوعية من خلال المشاركة تعمل على تحقيق مبدأ ديمقراطية الخدمات .
٦- مساندة الجهود الحكومية .
٧- التقليل من الإنفاق الحكومي .
٨- التكاملية في الدور بين الناس والحكومة .
٩- المشاركة من خلال المؤسسات الأهلية قد تكون أسهل وأيسر من مثيلتها الحكومية .
١٠- المشاركة تزيد من وعي الناس وانتمائهم لمجتمعهم .
١١- المشاركة تؤدي إلى الرقابة والضبط ومنع الفساد .
١٢- المشاركة تودي إلى تنمية العلاقة بين الحكومة والشعب .
١٣- المشاركة تضفي على المشروع صفة الاستمرارية ، لأن المشاركة تجعلهم يشعرون بأن العائد هو نتاج جهدهم .
١٤- المشاركة تؤدي إلى دفع عملية التقدم إلى الأمام خاصة في المجتمعات الريفية ، لأن العوائق المحلية لا يتم تجاوزها من خلال قانون أو الأوامر أو القوة ، وإنما من خلال المشاركة .

دوافع المشاركة

١- العمل من أجل الصالح العام .
٢- حب العمل مع الآخرين .
٣- الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين .
٤- الحصول على مركز في الهيئات أو الجمعيات أو الأحزاب .
٥- كسب احترام وتقدير الآخرين .

٦- تكوين الأصدقاء .
٧- الحصول على كسب مادي .
٨- تلبية بعض الاحتياجات .
٩- وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركة .

نطاق المشاركة

١- أن تشمل الرجال والنساء على حد سواء .
٢- مشاركة الشباب والأطفال فيما يخص قضاياهم .
٣- المشاركة العامة وليس النخبوية .
٤- مشاركة الجميع في التخطيط والتنفيذ والإشراف والرقابة والتوجيه واتخاذ القرار .

معيقات المشاركة

١. الشعور باليأس من إمكانية تغيير الواقع .
٢. عدم توفر وقت فراغ لدى الناس بسبب الوضع الاقتصادي مثلاً .
٣. تأثير بعض العوامل الاجتماعية (كانخفاض التعليم أو الدخل) .
٤. حجم الفوائد التي ستعود على الناس أنفسهم .
٥. انخفاض مكانة المرأة وعدم الاعتراف بدورها .
٦. ضعف منظمات المجتمع المدني .
٧. تضارب المصالح .
٨. تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة .
٩. التهرب .
١٠. عدم الثقة في النفس .
١١. اللامبالاة .
١٢. المواقف المسبقة .
١٣. العادات والتقاليد .
١٤. الإشاعات .
١٥. الفئوية .
١٦. القبلية .
١٧. عدم تحقيق الذات .
١٨. كثرة الأقوال وقلة الأفعال .
١٩. الخجل .
٢٠. اعتبار مستواه /ها أعلى من الموضوع .
٢١. عدم القناعة في الموضوع أصلاً .

كيف نعزز آليات المشاركة في عملية اتخاذ القرار

١- وضع القوانين والتشريعات .
٢- تداول السلطة .
٣- الانتخابات الدورية .
٤- حرية الرأي والتعبير .
٥- وجود الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني .
٦- التعددية الحزبية والسياسية .
٧- حرية الاجتماع والتجمع السلمي .
٨- طبيعة النظام السياسي .
٩- حق الانتخاب والترشيح .
١٠-الانتماء للأحزاب والمشاركة في الحركات المختلفة للتأثير في القرار وشكل اتخاذه .
١١-تطبيق واحترام المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان .
١٢-تعزيز الديمقراطية .

المراجع

١. **النظام الداخلي لمنظمة اصدقاء بلا حدود.**

٢. **النظام الداخلي للحركة الشبابية الفلسطينية جذور .**

٣. **دستور الاتحاد العام لطلبة فلسطين.**

٤. عبد الهادي الجوهري وآخرون،**دراسات في التنمية الإجتماعية(مدخل إسلامي)**،(الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،١٩٩٩).

٥. محمد عبد الفتاح،**الخدمة الإجتماعية في مجال تنمية المجتمع**،(الإسكندرية:المكتب العلمي للنشر، ط٢،١٩٩٦).

٦. .الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،**بيان صحفي** ٢٠١٠/٨/١١ يستعرض أوضاع الشباب في الأراضي الفلسطينية لمناسبة اليوم العالمي للشباب الذي يصادف ٠٨/١٢/ من كل عام .

٧. www.palyouth.net/members/fadi2.htm.

الفصل الثاني :الشباب والمجتمع : ماذا يريد المجتمع من الشباب وما الذي يريده الشباب من المجتمع

الفصل الثاني :الشباب والمجتمع : ماذا يريد المجتمع من الشباب وما الذي يريده الشباب من المجتمع[١٢]

المقدمة

ماذا يريد المجتمع من الشباب ، وما الذي يريده الشباب لأنفسهم . ثم ما هي درجات ومظاهر الانسجام أو التناقض بين الطرفين ، وكيف يمكن تجاوزها كبوابة للعبور صوب المستقبل ؟. تشكّل الأسئلة السابقة الهاجس الرئيسي للعلوم الاجتماعية والسوسيولوجيا منها على نحو خاص.
إذ لم يعد من الممكن أو المستساغ تجاهل هذه الشريحة الاجتماعية التي تعد بالملايين سواء فيما يتعلق بالمشكلات والقضايا التي تعانيها وتواجهها ، أو ما يتصل بتطلعاتها وآمالها الواسعة صوب حياة أفضل .

وحيث أن التعرف العلمي والمنظم على الواقع الاجتماعي وتشخيص ظواهره هو المقدمة التي لا غنى عنها لفهمه وتفسيره ومواجهة ما يفرضه من استحقاقات واستجابات آنية أو بعيدة المدى ، فإن هذه المسألة لا تكتمل دون العودة إلى أصحاب الشأن ، أي الشباب أنفسهم لسماع آرائهم بكافة القضايا التي تعنيهم وإعطائهم الفرصة للتعبير عن هواجسهم وتساؤلاتهم مع أخذ اقتراحاتهم من خلال استطلاعات الرأي أو المقابلات المباشرة والحوار .
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع الشباب ورصد جملة التحولات التي يعيشها الشباب العربي، في طرق العيش وأساليب التفكير والاهتمامات الجديدة وما ينجم عنها من تغيرات في السلوك والوعي دون أية أقنعة أو رتوشات تجميلية ، أي الانطلاق مما هو عليه الحال فعلاً باتجاه الأهداف التي يصوغها المجتمع لأبناءه لتحقيق مصالح الجميع .

يعيش الشباب في العالم العربي مجموعة من التحولات في طرق العيش وأساليب التفكير وأنماط السلوك يمكن توصيفها بأنها مرحلة انتقالية تنطوي على تداخل التقليدي والحديث سواء على صعيد العلاقات الاجتماعية أو الثقافة و القيم السائدة. فالتداخل بين المحلي والعالمي بفعل التأثير المتعاظم لثورة الاتصالات والمعلومات قد انعكس على مختلف الشرائح الاجتماعية، إلا أن الشباب وبحكم خصائصهم وتطلعاتهم وتأهيلهم العلمي كانوا أكثر تأثراً بهذه التحولات وما نجم عنها من تأثيرات سلبية أو إيجابية على السواء.
وحيث أن الشباب يشكلون قطاعاً واسعاً من السكان في العالم العربي، إذ تبلغ نسبتهم ٢٠,٥٪ من إجمالي المجتمع فإن هذه البنية الديمغرافية النشطة والخصبة هي ما يميز المجتمع العربي ويضفي أهمية إضافية على قطاع الشباب في بلداننا. وقد أشارت الإحصاءات إلى أن عدد الشباب العربي قد بلغ عام ٢٠٠٠ حوالي ٥٨ مليون شاب من أصل ٣٠٠ مليون نسمة[١]. علماً بأن تقديرات أخرى تشير إلى أن الشباب يشكّلون حوالي ثلث السكان في العالم العربي[٢].

ونظراً لاختلاف وتعدد وجهات النظر الاجتماعية والقانونية في تعريف مفهوم الشباب وتحديد السن والشخصية الشبابية من حيث النضوج والمسؤولية الاجتماعية والقانونية، فإننا سنعتمد تعريف الأمم المتحدة المتفق عليه الذي حدد الشباب بالفئة العمرية التي تتراوح بين ١٥ و ٢٤ عاماً[٣].

١٢ .كريم أبو حلاوة.

أولاً - صراع القيم والمرجعيات الثقافية

إذا كانت القيم الاجتماعية تعريفاً هي «تلك المعتقدات التي نتمسك بها بالنسبة لنوعية السلوك المفضّل ومعنى الوجود وغايته» [٤] فإن القيم بهذا المعنى تشكل مصدراً للمعايير والمقاييس والأهداف وأشكال التصرف المفضلة. وهي متنوعة بسبب تعدد مصادرها وتوجهاتها وغاياتها، ولهذا ليس غريباً أن تتكامل في بعض الحالات وتتناقض في حالات مغايرة.

تشكل القيم أحد أهم ضوابط السلوك الاجتماعي، نظراً لمساهمتها في تحديد التفضيلات والاختيارات في المواقف الحياتية للأفراد والجماعات، فمنها تستمد المعايير والأعراف والعادات والتقاليد المتبعة في المجتمع، وهي بهذا المعنى تشكل جزءاً أساسياً من الثقافة العامة بمصادرها والاتجاهات التي تسهم في تعزيزها داخل الثقافة العربية المعاصرة. فما هي المصادر الرئيسية للقيم، وما الذي يحدث عندما تتناقض وتنتج توجهات قيمية متعارضة، وكيف يتأثر الشباب بهذه القيم في حالتي تكاملها وتعارضها؟.

تميز العلوم الاجتماعية بين قيم الغاية وقيم الوسيلة، وبين القيم العمودية والأفقية، وكذلك بين القيم النسبية والقيم المطلقة، علاوة على التميز بين القيم المادية والقيم الروحية، وهناك من يوسع هذا التصنيف ليشمل التمييز بين قيم الاتباع وقيم الإبداع،وقيم الامتثال وقيم التفرد، وقيم الشعور بالعار وقيم الشعور بالذنب، وقيم القضاء والقدر وقيم الاختيار الحر، وقيم العقل وقيم القلب، وقيم الشكل والمضمون، وقيم احترام السلطة وقيم التمرد عليها، وقيم الرحمة والإحسان وقيم العدالة الاجتماعية... الخ[٥].

لكن الغنى والتنوع الشديد الذي ينطوي عليه التصنيف القيمي السابق، لا يغير من حقيقة وجود اتجاهين قيميين سائدين ينتمي أحدهما إلى الثقافة التقليدية بمطلقاتها وتراتبيتها واستنادها إلى إرث ثقافي موغل في الذاكرة والتاريخ، بينما ينتمي الاتجاه الآخر إلى ثقافة عربية معاصرة تزاوج بين ما هو أصيل في تراثنا وتاريخنا وبين العصر الراهن بفلسفاته وتقنياته وأنماط عيشه. والصراع القائم بين هذين الاتجاهين مازال محتدماً رغم الغلبة الظاهرة للقيم التقليدية التي تميل إلى الجبرية والماضوية والاتباع والشكلية النصوصية والامتثال القسري والإحساس بالعار والانغلاق واحترام السلطة والتسليم بطاعتها، بينما تسعى الثقافة التغييرية لتعزيز قيم المستقبلية وحرية الاختيار والإبداع وتعزيز سلطة العقل والفردية والإحساس بالذنب ومحاسبة الذات والتمرد والانفتاح على الآخر والعدالة. في نفس الوقت الذي تحاول فيه ثقافة التغيير التنويرية تجاوز الثنائيات السابقة والموازنة بين العقل والقلب والشكل والمضمون والأصالة والحداثة.

وإذا استندنا إلى مقولة «عبد الرحمن بن خلدون» التي ذهبت إلى أن أخلاق الناس وقيمهم - وبالتالي ثقافتهم ووعيهم - تتحدد حسب فرصهم في المعاش فسرعان ما سنكشف عن تأثير السياق المجتمعي العربي في أوضاع الشباب ومدى مشاركتهم. ولا تستكمل مقولة ابن خلدون قدراتها التفسيرية إلا بإضافة أثر العوامل الخارجية وخصوصاً في عصر العولمة، لأن تجاهل مفاعيلها القائمة والمحتملة يُخل بالتحليل، خصوصاً وأننا نعيش في عالم تزداد فيه الروابط

والتفاعلات على صعد الاقتصاد والاجتماع والثقافة والسياسة ويزداد بشكل ملحوظ تأثيرها على الأفراد والجماعات والأمم أيًّا كان موقعها الجغرافي وانتماؤها الاثني أو الديني أو اللغوي.

ومن المسلّم به، أنه لا يوجد مجتمع يريد لأبنائه مستقبلاً مبهماً وغير آمن، وحيث أن الشباب عبارة عن طموح وآمال وأحلام فإن المشكلة تبدأ حينما تنعدم لديهم إمكانية تحقيق الطموحات والآمال، فظروف المجتمع المادية والاجتماعية والسياسية هي البيئة التي قد تساعد الشباب على تلبية حاجاتهم المادية والنفسية وتمكّنهم – ذكوراً وإناثاً – من أخذ دورهم والمشاركة في الحياة العامة، إذا كانت ظروفاً مناسبة، وهي نفسها التي تحول دون تحقيق غاياتهم وإشباع حاجاتهم وطموحاتهم إن كانت ظروفاً مأزومة وغير مناسبة.

وبشكل عام يمكن إرجاع القيم السابقة على تنوعها واختلافها إلى خمسة مصادر أساسية مستمدة من أنماط العيش، (البداوة- الزراعة – التمدن) ومن العائلة بأشكالها الممتدة ، وكذلك من الدين الإسلامي أساساً وبقية الأديان الموجودة في المنطقة، إضافة إلى المدرسة والجامعة ، أي البيئة التعليمية بمعارفها وعلاقاتها، وأخيراً الحضارة المعاصرة وقيمها التي تسعى لأن تكون كونية وشاملة عبر آليات العولمة الثقافية والإعلامية كما ومن خلال الأدوات الاقتصادية والتكنولوجيا.

يؤكد كل من كلينارد وآبوت (Clinard&Abott) أن الشباب في الدول النامية من أكثر الفئات العمرية الراغبة في تحقيق أهدافها وطموحاتها. وأحياناً تتجاوز إمكانياتهم وقدراتهم تحقيق مثل هذه الطموحات والأهداف، الأمر الذي يدفعهم لمعايشة العديد من المشكلات والاتجاه نحو الطرق غير المشروعة. ومن ثم يقعون في الأخطاء ويرتكبون الجرائم مخترقين قيم المجتمع ومعاييره وضوابطه[٦]. وغالباً ما تستغرق المسائل المالية جزءاً كبيراً من اهتمام الشباب. وقد يتمحور هذا الاهتمام حول مسألة الحصول على المال، ولو بطرق غير مشروعة. إذ يمثل نقص الأموال مشكلة رئيسية لأغلب الشباب نتيجة للبطالة، أو العمل المتقطع أو الدخل المنخفض الذي لا يحقق للشاب متطلبات حياته. ومع التأرجح المستمر بين الأمان والقلق فقد يلجأ الشباب إلى ارتكاب العديد من أنماط الإجرام والانخراط داخل نطاق العديد من المشكلات الاجتماعية.

ونظراً لسرعة التحولات المحلية والعالمية، فإن الشباب في المنطقة العربية يعيشون مرحلة انتقالية لم تحسم خياراتها بشكل نهائي بعد. وباعتبارهم من أكثر الفئات الاجتماعية انفتاحاً على الثقافات الأخرى، وأشدها تطلعاً وطموحاً، فإنهم أكثر ميلاً إلى قيم التجدد والتغيير وأكثر تمرداً على ما يحيط بهم من قيم ومعايير وخيارات اجتماعية وسياسية وحياتية.

وقبل الدخول في التفاصيل المتعلقة بحياة الشباب ومطالبهم والمشكلات التي يواجهونها، نرى من المفيد وتجنباً للتعميم الإشارة إلى ما بينهم من تباينات. فمنهم من يعيش في الريف وآخرون يعيشون في المدن، وينتمون إلى أسر تتباين في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، منها الميسور والغني ومنها الفقير والمعدم، ومنهم من تلقى تعليماً أجنبياً أو دينياً أو فنياً أو عاماً. وبينهم من وجد فرصة عمل أمنت له الكثير من حاجاته، بينما يعاني بعضهم الآخر من البطالة والإخفاق

في إشباع حاجاتهم. ومنهم كذلك من هو منسجم مع وسطه وبيئته بينما يقوم آخرون بالاحتجاج على بيئاتهم والتمرد عليها. من هنا لابّد من الاحتراز في إطلاق أحكام وتعميمها على الشباب ككل. لكن ذلك لا يمنع بطبيعة الحال من تحليل الظاهرة والوقوف على القواسم المشتركة التي تنطوي عليها والتي تسمح باستخلاص أحكام ومؤشرات وميول عامة تمهد السبيل للوصول إلى فهم القوانين العامة الناظمة لحراكها وعملها.

ثانياً- مشكلات الشباب واهتماماتهم

نختار كمدخل علمي للتعرف على مشكلات الشباب العربي عموماً وشباب سورية بشكل خاص مدى التوافق أو التعارض بين ما يتوقعه المجتمع من الشباب وبين ما يريده الشباب لأنفسهم. ولعل خير وسيلة لمعرفة مشكلات الشباب هي الاستماع لآرائهم وإعطائهم الفرص للتعبير عن أنفسهم ومشاعرهم سواء تم ذلك عبر استخدام الدراسات الاجتماعية واستطلاعات الرأي أو عبر المقابلات المباشرة والحوار.

ضمن هذا الإطار تضمن «تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢» استطلاعاً لقياس اهتمامات الشباب أجري تحت رعاية مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان العربية. وكان الاستطلاع يهدف إلى معرفة آراء عدد محدد من الشباب العربي حول أكثر القضايا أهمية في كل دولة عضو في الجامعة العربية. غير أن الأجوبة التي تضمنها التقرير تعود إلى شباب ستة بلدان عربية (مصر ، الأردن، لبنان، ليبيا، الإمارات، السعودية).

تشير إجابات عينة المجموعة الشابة إلى أنهم يرون أن أكثر القضايا أهمية من بين المواضيع التي نظر فيها التقرير هي: أولاً: فرص العمل بنسبة ٤٥٪ من الإجابات، يليها التعليم بنسبة ٢٣٪ فالبيئة بنسبة ١٢٪، ثم توزيع الدخل والثروة بنسبة ٨٪، فالمشاركة السياسية بنسبة ٥٪، فالرعاية الصحية بنسبة ٤٪ وأخيراً الفقر بنسبة ٤٪ أيضاً. وقد أظهرت الشابات اهتماماً بالتعليم والمشاركة السياسية والرعاية الصحية أكبر من الاهتمام الذي أظهره الشباب. ولعل أكثر ما يلفت النظر في نتائج الاستطلاع أن نسبة ٥١٪ من الشباب قد عبروا عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، مبينين بوضوح عدم رضاهم عن واقع الحال وفرص المستقبل في بلدانهم[٧].

وبالرغم من التحفظات المشروعة التي يمكن أن نسوقها على حجم العينة المستخدمة وهي ٢٤٠ شاباً منهم ١٢٨ من البلدان العربية الستة المذكورة و ١١٢ من الذين حضروا مؤتمر الأطفال العرب في عمان ومعظمهم من الأردن مما يزيد التمثيل النسبي للشباب الأردني ويجعل من تمثيل العينة غير دقيق سواء في حجمها أو توزعها، أقول أنه بالرغم من كل هذه التحفظات فإن الاستطلاع المذكور يعتبر مؤشراً مهماً يوضح اهتمامات الشباب خصوصاً وأن دراسات أخرى قد توصلت إلى نتائج متقاربة مع النتائج المذكورة.

ففي دراسة ميدانية أجراها المجلس الأعلى للشباب والرياضة في مصر على عينة مؤلفة من ٣٢٠٠ شاب للتعرف على اهتماماتهم، تبين أن النشاطات الطلابية تأتي في مقدمة اهتمامات

الشباب بنسبة ٨٤٪، يليها الاهتمام بالسياسة بنسبة ٨٢٪، بينما حاز الكمبيوتر وشبكة الانترنيت على اهتمام ٩٠٪ من الشباب، وقد جاء الاهتمام بالأدب في آخر قائمة الأفضليات عند الشباب المصري. وختمت الدراسة بنتيجة مثيرة تقول «الرياضة في مقدمة اهتمامات الشباب المصري والقراءة في آخرها».

بينما بينت الدراسة أعدها «مركز الأردن الجديد» للتعرف على بعض آراء الشباب الأردني حول بعض القضايا من خلال استمارة اعتمدت اقتراحات شبابية، أن نحو ٣٤٪ من الذين شملتهم العينة يرون أن البطالة هي أهم مشكلة تواجه الشباب الأردنيين في حين رأى نحو ١٠٪ أن التمييز ضد المرأة هي المشكلة الأهم، وقال ٨٪ من الشباب أن استثمار وقت الفراغ هو مشكلتهم الأساسية، وأخيراً رأى ٨٪ أن تضخم مشكلة إدمان المخدرات تشكل استحقاقاً بدأ الأردن بمواجهته [٨].

خلصت الدراسة إلى أن مشكلات الشباب تتصل بالعديد من المجالات والمستويات أهمها

١- الأسرة : تدخل الأسرة في شؤون الشباب،وصعوبة التفاهم بين الأجيال، والتمييز بين البنين والبنات، وعدم مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، وأخيراً ضعف دور الأسرة في تنشئة الشباب.
٢- المشاركة في المجال العام:ويأتي في هذا الإطار عدم توفر المراكز الشبابية والطالبية، وقلة وعي الشباب بأهمية المشاركة في الحياة العامة، واهتمام الشباب بمشكلاتهم الحياتية الذي يقلل من مشاركتهم في المجال العام، والقوانين التي تعيق مشاركة الشباب، وقلة الحرية المتاحة أمام الشباب للمشاركة، إلى جانب ضعف المنظمات غير الحكومية وعدم الاهتمام برأي الشباب فيما يتصل بالقضايا العامة.
٣- العمل: شيوع الصورة السلبية عن بعض المهن والأعمال، وتدني الأجور ، والبطالة، واعتماد الوساطة بدلاً من الكفاءة في التوظيف، والظروف الصعبة لموظفي القطاع الخاص، وصعوبة الهجرة للعمل، وندرة التدريب والتأهيل، وقلة الصناديق التي تدعم مشاريع الشباب، وعدم تشجيع واعتماد الكفاءات الشابة.
٤- الثقافة والهوية الثقافية: وقد جرى التأكيد على عدم المساواة، وعدم وضوح سقف الحريات، واحترام الرأي والرأي الآخر، والتعصب والعشائرية وضعف التوعية والتنشئة الديمقراطية. إضافة إلى انتشار التقليد الأعمى للغرب، وسلبية بعض العادات والتقاليد، والابتعاد عن المبادئ الأخلاقية والدينية وأخيراً التأثير السلبي لعدم المساواة الاجتماعية على الوحدة الوطنية.

وقد صنفت دراسة أخرى مشكلات الشباب العربي عموماً إلى أربعة أنواع:

١- مشكلات نفسية: كالشعور بالضياع والغربة والإحباط بسبب التفاعلات السياسية المتباينة وضغط الأسرة.
٢- مشكلات اقتصادية: وهي المتعلقة بالعمل والسكن وضمان المستقبل، أو بالبطالة والعوز والحرمان من آمال الغد.

٣- مشكلات أخلاقية – اجتماعية: ناجمة عن التناقض القيمي بين جيل الشباب وجيل الآباء، كذلك ناجمة عن التطرف الديني وعن عدم استغلال أوقات الفراغ، وقلة أشكال الترويح وصولاً إلى مشكلات الانحراف والجنوح وتعاطي الكحول والمخدرات .
٤- مشكلات سياسية: وتتعلق ببعض النظم القائمة والحريات المهدورة ثم بالتجزئة الإقليمية[٩].

فما هي القواسم المشتركة بين الدراسات السابقة، وإلى أي حد يمكننا التعرف من خلالها على أهم مشكلات الشباب واهتماماتهم؟.

تشير المعطيات المتوفرة إلى توافق معظم البحوث الاجتماعية والدراسات التنموية حول أهم المشكلات التي تواجه الشباب وهي: البطالة والفقر، التهميش والتمييز وقلة فرص المشاركة، ثم التطرف ومشكلات الهوية الثقافية، وأخيراً صراع الأجيال.

١- مشكلة البطالة والفقر

تترابط قضيتي البطالة والفقر بشكل وثيق. فمع انخفاض معدلات النمو وانعدامها استمرت معدلات البطالة بالتزايد في غالبية البلدان العربية. وسرعان ما أدت البطالة الناجمة عن الركود الاقتصادي إلى الفقر بمعناه الواسع. حيث أن الفقر من منظور تنموي لا يقتصر على انخفاض الدخل وعدم التمكن من تلبية الحاجات الأساسية، بل يعني نقصاً في القدرات البشرية اللازمة لتحسين نوعية الحياة «Quality of life" والتنعم بالرفاه الإنساني.

وقد بلغت نسبة البطالة بين الشباب ٧٣,٢٪ في سوريا عام ١٩٩٨، و ٤٢,٤٪ في فلسطين عام ١٩٩٩ وقد ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير جداً وتضاعفت بعد الانتفاضة الفلسطينية و إعادة احتلال مناطق الضفة منذ ٢٠٠٢، بينما بلغت البطالة ٦١,٥٪ في مصر سنة ١٩٩٨، ٧٥٪ عام ١٩٩٥ و ٦٤,١٪ عام ١٩٩٧ في البحرين على التوالي، انظر الجدول المرفق رقم (١). وتشير الإحصاءات إلى معدلات بطالة تقارب ١٤٪ من مجموع السكان في معظم الدول العربية عدا الدول الخليجية وليبيا. ويشكل الشباب غالبية أولئك العاطلين عن العمل[١٠]. وقد بينت نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه تقرير التنمية الإنسانية العربية أن أكثر القضايا أهمية بنظر الشباب العربي هي قضية توافر فرص العمل ٥٤٪ يليها التعليم ٢٣٪ وتأتي الرعاية الصحية والفقر في آخر قائمة الاهتمامات وتبلغ ٤٪ لكل منهما. (انظر الجدول رقم ٢).

ومن الملح بالنسبة لمجتمعاتنا أن تنشط في مواجهة هذه المشكلة المركّبة أي البطالة والفقر من خلال سياسات تنموية تركز على تمكين الفقراء "Impowerment"عموماً والشباب منهم على الأخص من خلال توفير فرص عمل جديدة وتشجيع المشروعات الصغيرة وإنشاء صناديق دعم حكومي توفر قروضاً للشباب الأكثر حرماناً.خصوصاً أن حجم البطالة السافرة المرتفع حالياً والبالغ حوالي ١٤ مليون عاطل عن العمل معظمهم من الشباب يتطلب خلق فرص عمل كبيرة. وحسب آخر الاستطلاعات سيتوجب خلق فرص عمل لحوالي ٥٠ مليون ملتحق جديد بقوة العمل بحلول العام ٢٠١٠ [١١].

٢.غياب الحوار: تهميش الشباب والتمييز ضد النساء

يمكن التعرف على موقع الشباب داخل مجتمع ما، أو درجة تهميشهم من خلال مقاييس مشاركتهم في مستوى الأسرة والمؤسسات التعليمية (المدرسة-الجامعة) والمؤسسات الحكومية وفي المنظمات الأهلية والمجتمع المدني.

فقد شهدت الأسرة العربية تغيرات ملموسة في العلاقة بين أعضائها وخاصة دورها في التنشئة الاجتماعية. وذلك بفعل عوامل اقتصادية وتطلّعات استهلاكية، وسرعان ما أدت هذه التغيرات – من منظور قيم الشباب ومشاركتهم- إلى نشوء تناقض بين قيم الأهل وسعيهم إلى تربية أبنائهم بالطريقة التي يعتقدون أنها الأمثل وبين ما يتلقاه الشباب من محيطهم وزملائهم ووسائل الإعلام المحلية والعالمية. مع ما رافق ذلك من انحسار زمن التفاعل بين الشباب وأعضاء الأسرة الآخرين. هذا إلى جانب الطابع البطريركي للأسرة العربية والتي تتميز – مع بعض الاستثناءات – بغلبة الأوامر والنواهي المترافقة مع قائمة طويلة من الممنوعات والمحرمات التي لا يجوز مناقشتها، وما ينجم عنها من ازدواجية وأقنعة تجعل من شخصية الشاب أشبه ما يكون بسفينة وصفها يوسف إدريس بقوله: يحيا العربي "كالسفينة جزء منه فوق الماء ظاهر للعيان، وجزء تحت الماء لا يراه أحد".
وإذا أضفنا لما سبق ما تفرضه الجماعة على الفرد وما تطلبه منه من قيم الطاعة والامتثال، فهمنا أسباب اتساع الفجوة بين العام والخاص في حياة الشباب بين الظاهر والخفي. وبقدر ما تجري محاولات لسحق شخصية الفرد وإلغاء خصوصيته، تنشأ بالمقابل حاجة نفسية ملحة لتأكيد الذات ويتم التمحور حول الأنا بشكل مفرط وهو ما ندعوه الأنانية.

إن شكوى الشباب المتكرر من صعوبة التفاهم مع الأهل وتغييبهم من دائرة اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياتهم، تشكل ظاهرة يمكن تعميمها على العلاقات السائدة في المدرسة والعمل والحياة العامة. وتشكل أحوال الشابات معاناة من نوع خاص حيث يزداد ضغط العادات والتقاليد ويتعرضن إلى التمييز في التعامل وأمام القانون في العديد من القضايا المتصلة بالأحوال الشخصية والحقوق والواجبات. وهذا ما يفسّر -جزئياً- قلة مشاركتهن في الحياة العامة سواء في مجالات السياسة والاقتصاد أو من حيث تمثيلهن النسبي في مواقع المسؤولية والقرار. ومن هنا تكتسب توجهات إدماج النساء في الأنشطة التنموية وتمكينهن من الحصول على فرصهن في التعليم والعمل بعيداً عن التمييز على أساس الجنس أهمية إضافية واستحقاقاً لابّد من مواجهته، مع ملاحظة أن دور المرأة ومكانتها في بعض الدول العربية أفضل من مثيلاتها في دول عربية أخرى وعلى الصعيدين الاجتماعي والقانوني معاً.

لقد آن الأوان لإعطاء شبابنا فرصة التعبير عن أنفسهم والإفصاح عن اهتماماتهم ورغباتهم دونما قسر أو إرغام ، وإذا كانت مطالب الشباب تتمحور حول حقوقهم الأساسية في التعليم والعمل والمشاركة واحترام خياراتهم وآرائهم ، فإن من واجب المجتمع الإصغاء لأصواتهم من خلال تشجيع ثقافة الحوار وتعزيز قيم المشاركة والانفتاح للوصول إلى قواسم مشتركة تحقق مصالح وأهداف الجانبين.

٢.التعصب والتطرف: مشكلات الهوية والانتماء

يعتبر التعصب والتطرف من أكبر المخاطر التي تواجه الشباب العربي. فالظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وانتشار الفقر والجهل في المناطق الريفية وفي أحزمة البؤس حول المدن الكبرى؛ شكّلت مجتمعة بيئة مناسبة لانتشار السخط والاحتجاج بين الفئات الشابة المنبوذة والمهمشة والتي تعاني من الإقصاء وقلة الاستفادة من الثمار المادية للسياسات التنموية. وإذا ما أضفنا إلى ما سبق الخطابات التبشيرية التي تقدمها بعض التيارات الإسلامية المتشددة ووعودها الخلاصية لهؤلاء، إذا ما التزموا تعاليمها وتبنوا مرجعياتها، فإننا يمكن أن نفهم لماذا شكّلت هذه الفئات الرافد الأساسي لهذه الحركات وعلى مدى عقود عديدة.

ومن جانب آخر يشكّل التيار التقليدي في الثقافة العربية، بفهمه السلفي للدين وتقديسه للتراث ورموزه، وتعلّقه بالماضي بشكل تعويضي، رافداً مهماً لانتشار التطرف والتعصب والذي جاء في غالبيته كرد فعل على الممارسات والسياسات الغربية تجاه قضايا المنطقة العربية، وتحيّز غالبية هذه السياسات لصالح (إسرائيل) على حساب حق العرب والفلسطينيين في تحرير أرضهم وتقرير مصيرهم.

أما المستجدات المتعلقة بالنتائج التي أسفرت عنها الحرب الأمريكية على العراق مع استمرار الاحتلال في فلسطين والجولان ، على المستوى الاجتماعي والنفسي ، فإنها تستحق من وجهة نظرنا وقفة تحليلية متأنية نظراً لآثارها البعيدة المدى على الأجيال الحاضرة والمستقبلية . والسؤال المركزي هنا هو : كيف ترد الشعوب المقهورة والمهزومة – والشباب منها خاصة – على الاحتلال الأجنبي والاستبداد العربي ، وإلى أي حد يساهم هذان العنصران أي الاستبداد والاحتلال في ولادة جيل عربي فاشي ومتعصب عند ملايين الأطفال والشبان الذين اختزنوا في وجدانهم وذاكرتهم مظاهر الانكسار والخيبة وانعدام الأمل ؟ .

وبالاحتكام إلى القوانين التي تحكم آليات وردود فعل الذات الجماعية المهددة على الأصعدة النفسية والثقافية والوجودية ، فإن هذه الاستجابات والردود سرعان ما تنقسم إلى نوعين متناقضين رغم ما بينهما من قواسم مشتركة، نوع يفضي إلى الوقوع في لجة اليأس والقنوط والعدمية ويؤدي في أحسن الحالات إلى البحث عن الخلاص الفردي، ونوع آخر يستشعر أصحابه فداحة الهزيمة وتدفعهم مشاعر القهر والغضب إلى الانتقام والسعي لإثبات الجدارة. يأخذ النوع الأول منحى اليأس والقنوط بل والتنكر لكل القيم والشعارات التي أودت بأصحابها إلى حالة من الإفلاس التاريخي والخواء في مواجهة استحقاقات الحاضر، بما يحمله من فداحة وخبرات وخيبات يبدو أن الذهنية التبشيرية ، ومن خلال عدم قدرتها على التقاط الفوارق والتمايزات الواضحة والفجة بين عالم المثل والنظريات وعالم الحياة الواقعي ، لم تصل إلى استخلاص ما يعتبر تحصيلٍ حاصل على مستوى المعرفة النقدية، وهو أن الخلل الفادح في التطبيق يكشف ويعري خللاً أفدح في المنظومة النظرية ، مع هذا تتفاجأ دوماً بأن حصاد البيدر المر لا يتطابق مع حسابات الحقل المجردة ، دون أن تعيد النظر في الأسس والمرجعيات والأفكار التي عاملتها كبداهات وفرضيات صحيحة وصالحة لكل زمان ومكان!

يعزف أولئك المحبطون واليائسون عن الحياة العامة من خلال رفض المشاركة أو الاهتمام بكل ما يجري لهم وحولهم ويبحثون عن خلاصهم الفردي كل على طريقته ، ويحاولون صبغ سلوكهم ومواقفهم بمسحة تشاؤمية مستمدة من الفلسفات والأفكار العدمية لخلق بعض الانسجام والتماسك في أوصال حالتهم المفككة وإضفاء المعنى على صيغة الوجود التي أوصلتهم إليها وضعية رد الفعل والشعور باللاجدوى . وفي هذا تعبير عن حالة الانكسار العميقة والخواء المخيف الذي وصلوا إليه بعد أن تبخرت آمالهم وأحلامهم وخسروا ثقتهم بالآخرين وبالتالي بأنفسهم .

لكن الإحساس بالكارثة لا يقتصر على استجابة أولئك الذين سقطوا في لجة اليأس والهزيمة.إذ سرعان ما يوّلد عند آخرين توجهاً مغايراً سمته الأساسية الغضب والقهر ولوم الذات الفردية والمجتمعية،لكنه وعوضاً عن البحث عن مشاجب ومبررات وهمية يعلق عليها تبعات ما جرى كما تعود الخطاب التبريري السائد برده لكل المصائب والمشكلات إلى الاستعمار والصهيونية وأعداء الأمة،وهذا صحيح لكنه غير كاف لتفسير الحالة، ويفتقر إلى وقفه شجاعة مع النفس، وإعادة النظر في الكثير من الأمور لعل في طليعتها طرح السؤال عن السبب الحقيقي لما وصلنا إليه ، أي غياب المشاركة والإقصاء الذي يجعل من البلاد لقمة سائغة للطامعين .

وبدلاً من طرح هذه الأسئلة وغيرها يعود إلى ذاكرته الجمعية وثقافته ليستخلص منها مواقف وخبرات ورموزاً تتمحور جميعها حول لحظات مختارة من تاريخ مديد تتصل بالإنجازات الحضارية أو مواقف البطولة والتضحية أو بشخصيات وقادة عظام أو بمعارك كان النصر فيها حليفاً للامة في وجه أعدائها . وكل ذلك يهدف إلى استخلاص عناصر القوة والتفوق والجدارة ، والبناء عليها لخلق إرادة التحدي التي ترفض واقع الهزيمة القاسية وتعمل على مواجهة مفاعيلها النفسية والوجودية على الذات الجمعية المهددة .

ليس متوقعاً على أية حال ، أن يكون الخطاب المستخدم عند أصحاب هذا التوجه عقلانياً ومنطقياً ومقنعاً دوماً . إذ من الطبيعي أن يقوم ، ومن موقع رد الفعل ذاته ، بتضخيم الجوانب الإيجابية واللحظات المشرقة في التاريخ وأن يضفي على شخوصها هالة من القدسية والأسطرة بحيث تغدو نماذج مفارقة وشخصيات فوق عادية (**سوبر مان**) . لكن وظائف التعبئة والشحن النفسي وخلق تماسك عضوي بين الأتباع ، يبرر من وجهة النظر هذه ، أية ثغرات منطقية ويضعف من المحاكمة العقلانية والحس النقدي ما دامت الغاية بهذه الأهمية والسمو ، أي التخلص من الإحساس بعار الهزيمة وإعادة الاعتبار للذات الجمعية الجريحة ، وبغض النظر عن الثمن والتضحيات والمصاعب التي تحول دون بلوغ ذلك .

هكذا قرأ « **أدولف هتلر** « حالة الغضب والقهر والإذلال التي عاشها الألمان ، وخصوصاً الشباب منهم ، إثر هزيمة ألمانيا إبان الحرب العالمية الأولى، واستشعر حاجة هؤلاء إلى الانتقام وإثبات الذات ، بعد أن فرضت عليهم شروطاً سياسية مجحفة عقب هزيمتهم عسكرياً . الأمر الذي يفسر التفاف معظم الألمان حول أفكار « **الفوهرر** « العنصرية المتمحورة حول تفوق العرق الآري،والمجال الحيوي لألمانيا ،و»**السوبر مان** « الألماني، والتي أفضت إلى انتخاب حزبه بأغلبية ساحقة وبانتخابات ديمقراطية ليصبح فيما بعد الزعيم الأوحد . وما تكرار المسألة

، بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية وفرض شروط الحلفاء المجحفة عليها بعد تدمير معظم مواردها وقتل الملايين من الشعب الألماني ، وأن بطريقة مغايرة ، سرعان ما أفضت إلى ولادة ألمانيا جديدة وقوية اقتصادياً ، ومن ثم موحدة سياسياً ، وسباقة في غير ميدان علمي وتكنولوجي وفكري ، سوى دليل إضافي على قدرة هذا الشعب على العطاء والعمل انطلاقاً من أقسى الظروف للوصول إلى قمة الهرم العالمي وعلى أكثر من صعيد.

وإذا كنا لا نعتقد بإمكانية استنساخ تجارب المجتمعات الأخرى نظراً للفوارق والخصوصيات التي تتميز بها كل تجربة على حدة وتجعل منها خبرة فريدة في سياقها وحيثياتها ، إلا أن المشترك بين خبرات الألمان واليابانيين والكوريين والعديد من دول أمريكا اللاتينية ، وبين المجتمع العربي لا يقتصر على سريان قانون التحدي والاستجابة بمعناهما الحضاري الواسع فحسب ، بل ويتجاوزه إلى الاستنتاج بان الشعوب تملك من الطاقات والقدرة على العطاء ما يكفي لتجاوز وضعيتها المأزقية ، إن أحسنت التعرف على مكامن القوة فيها واستطاعت تنظيم طاقاتها وصفوفها لتحقيق مصالحها في عالم لا يعترف إلا بالأقوياء والقادرين .

من اجل ، تتبلور سريعاً ملامح تشكل جيل عربي فاشي التوجه سمته الأساسية التعصب القومي والديني ، وتتوافر اليوم كل مقومات نشوئه في أوساط الشباب . ولا يحتاج المتابع لأحوال بلداننا العربية إلى قدرات تنبؤية خارقة لتوقع هذه الإمكانية . فالعجز عن مواجهة الأعداء بسبب التسلط وتعطيل طاقات البشر ونهب ثروات الدولة والمجتمع وكم الأفواه وتفريغ النفوس من احترامها لذاتها ، يصبح من باب تحصيل حاصل . سواء قدم هؤلاء الأعداء من وراء البحار ، أو استوطنوا أرض فلسطين . إضافة إلى الإحساس بعار الهزيمة وقسوة الخذلان وما يترتب عليها من شعور بالغضب والسخط ، علاوة على الفشل في معركة التنمية بما تعنيه من مشاركة أصحاب المصلحة الحقيقية في التطور وبما تنطوي عليه من سوء توزيع للثروة والسلطة ، فضلاً عن هدر الموارد والفساد وتبديد ثروات الأمة وترحيلها إلى العواصم الكبرى ، إلى جانب انتشار الفقر والحرمان والاستبداد على معظم أرجاء الأرض العربية المترامية الأطراف. هذه الأسباب أو بعضها تكفي من وجهة نظرنا ، لولادة مقدار هائل من السخط والرفض وتتكفل بتغذيته ودفعه إلى حالة الانفجار . وذلك ما لم يواجه بسياسات بعيدة النظر وبإجراءات تحد من معاناة هؤلاء الشباب وتعمل على معالجة المشكلات الحقيقية التي يواجهونا – وباختصار العمل على بناء سياسات تنموية تعطي الأولوية لتوفير فرص العمل والتعليم لهؤلاء ، وتعيد إليهم الأمل والثقة بأن الغد سيكون أفضل من الحاضر عبر مشاركتهم ومساهمتهم وتوظيف الطاقات الهائلة التي يملكونها. على ذلك فإن مواجهة التطرف في المنطقة يتطلب تضافر جملة من السياسات الداخلية الهادفة إلى معالجة المشكلات الأساسية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأكثر الفئات الاجتماعية عوزاً وتهميشاً من طرف، وإلى علاقات دولية أكثر عدالة وإنصافاً في التعاطي مع مشكلات المنطقة تعيد لأهلها ثقتهم بنفسهم واحترامهم لانتمائهم الثقافي والحضاري بدلاً من إعطاء الفرصة لأولئك المتعصبين سواء في الغرب أو الشرق لتأجيج صيغ الصراع الثقافي والحضاري بين الشرق والغرب على أسس دينية تارة وحضارية تارة أخرى.

أما على صعيد الهوية والانتماء فإننا نشهد اليوم خطري التغريب «Westernization» والذوبان في الآخر أو التقوقع باسم خصوصية ثقافية مغلقة ومكتفية بذاتها. فمحاولات البعض تبني القيم ونماذج السلوك والعيش على الطريقة الغربية التي تدفع باتجاه المادية والفردية والربح والاستهلاك والكسب السريع بدعوى الانتماء العضوي إلى حضارة العصر، لا تقل خطورة عن دعوات الخصوصية المغلقة بما تعنيه من نزعة ماضوية ونظام عقيدي يسبغ على أتباعه طابعاً مثالياً مقدَّسا غير قابل للنقد والتساؤل.

وكي تكون الخصوصية الثقافية المفتوحة والنقدية بديلاً لكلا الخطرين (التغريب، التقوقع)، فلا بد أن نجمع في نفس الوقت بين ضرورة التمسك بكل ما هو عقلاني ومضيء في إرثنا الحضاري، وبين الانفتاح على ثقافة العصر وإنجازاته.

٢- صراع الأجيال

تشعر أعداد متزايدة من الشباب بوجود فاصل زمني ومساحة من التفكير المختلف بينها وبين الجيل أو الأجيال التي تسبقها. وتؤدي الاختلافات في طرق التفكير والسلوك إلى احتفاظ كل طرف بنظرة مسبقة عن الطرف الآخر غالباً ما تكون نمطية وتحتوي على العديد من الأحكام الجاهزة والبداهات غير القابلة للنقاش والتغيير. فبينما ينظر الشباب إلى الأجيال الأكبر من أهل ومربين ومسؤولين ومثقفين على أنهم أكثر محافظة وجموداً وتمسكاً بالأعراف والضوابط الاجتماعية، ويأخذون عليهم تسلطهم في التعامل مع الأجيال الجديدة عبر التعليمات التي تتصف بغلبة الأوامر والنواهي، وانعدام قيم التفاهم والحوار وممارسة الوصاية على الشباب والتدخل في اختياراتهم الشخصية على مستوى المهنة أو الزواج أو التعليم، وربما حتى في اللباس والمظهر...الخ، لا يرى الكبار في الشباب إلا الحماس والاندفاع وقلة الخبرة ويتهمونهم بعدم تحمل المسؤولية واللامبالاة والطيش. وعوضاً عن سعي الطرفين إلى تجاوز الأحكام والنظرة المسبقة عبر آليات النقاش والتفاهم الهادفة إلى تقريب وجهات النظر، والاتفاق على خطوط وأطر عامة مع الحرص على ترك المسائل الخلافية للاختيارات الحرة لكلا الطرفين، والاحتكام إلى الوقائع قبل إصدار أحكام نهائية، يتمسك كل طرف باعتباراته وآرائه ويتعمق الشعور بالاغتراب عند الشباب خصوصاً مع ازدياد عوامل التهميش الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتطغى سلوكيات ردود الفعل ومحاولات إثبات الذات وانتزاع الاعتراف، على السلوكيات المبنية على القناعة وتحمل مسؤوليات الاختيار وتصحيح الأخطاء وذلك بسبب ضعف الحس النقدي وانقطاع قنوات الحوار.

ولا يقتصر تهميش الشباب على مجرد إحساسهم بأنهم مهملون ومتروكين لشأنهم، إذ أن المؤشرات التي تدلل على انخفاض فرصهم بالمقارنة مع فرص الجيل الأكبر، واضحة من خلال تفحص ما نسميه العلوم الاجتماعية بفرض الحراك الجيلي «Generation Mobility» على الصعيد السياسية والمهنية.[١٢] فمن الناحية المهنية يلاحظ وجود قيم تربط الحراك الإداري والمهني بمعايير تتصل بالأقدمية والعلاقات الشخصية، أكثر من ارتباطها بالكفاءة والإنجاز الفردي، لهذا من النادر أن نجد الفئات الشباب في مواقع القرار رغم أن تحصيلهم العلمي قد يكون أعلى من

تحصيل رؤسائهم في العمل. وهذا ما يخلق الشعور بالغبن ويحرم المجتمع من طاقات جديدة وقادرة على العطاء. وهذا ما ينطبق على الصعيد السياسي أيضاً سواء داخل الأحزاب والمشاركة على الصعيد الحكومي أو داخل هيئات المجتمع المدني كالنقابات والجمعيات والتي تشترك في غالبيتها في حصر إدارتها وقياداتها بكبار السن لدرجة أن بعضهم لم يبارح كرسيه منذ جلوسه عليه قبل عشرات السنين!.

والسؤال الذي يصعب تأجيله في هذا المجال: أيهما أفضل للطرفين وللمجتمع ككل، ترك مظاهر الصراع ونتائجه السلبية دون حلول، أم التفكير في طرق وأساليب للتخفيف من حده الصراع بين الأجيال من خلال الاعتراف بالمواقف والآراء الإيجابية عند كلا الطرفين وتنشيط آليات الحوار على قاعدة الاعتراف المتبادل بحق الاختلاف للوصول إلى حلول مشتركة في المسائل الخلافية؟.

الخاتمـــة

يبيّن التحليل السابق أن صراع القيم والمرجعيات الثقافية على صعيد المجتمع العربي غير محسوم بشكل نهائي بعد، وإن ترجيح القيم الثقافية التي تعزز سلطة العقل والإبداع وتمكّن الشباب من ممارسة حرية الاختيار والتعبير وتحمّل المسؤولية، والتي ستبقى ناقصة ما لم تتعزز بتوفير فرص المشاركة السياسية بالرأي والممارسة من خلال فتح سبل الحوار بين الآباء والأبناء الطلبة والأساتذة وأجيال المدراء والمسؤولين الأقدم مع الأجيال الجديدة. فبمقدار ما تعترف الثقافة والقيم التربوية السائدة بخصوصية المرحلة الشبابية وتتفهم أوضاع الشباب ومشكلاتهم وأحلامهم، بمقدار ما يتم ترسيخ قيم ثقافية تغييريه توازن بشكل إيجابي بين ما يريده المجتمع من الشباب وما يريده الشباب لأنفسهم.

لقد آن الأوان لنعترف، كأهل ومربين، أن الحياة تتغير باتجاهات قد لا نرغبها دائماً. وأن الشباب يميلون إلى التأثر السريع بما يحيط بهم من متغيرات محلية وعالمية عبر التقليد والمحاكاة رغبة في مجاراة الجديد والتميز بالمظهر واللباس وأنماط السلوك.

وبما أن إنكار المشكلات أو التقليل من تأثيرها لا يعني زوالها أو معالجتها، فإن العبرة في كيفية تناولها قبل أن تتحول إلى حالات مستعصية وبؤر للتعصب والعنف أو دوافع للانحراف السلوكي وتعاطي المخدرات كعلاج وهمي لحالات اليأس والإحباط وانعدام الأمل.

بالمقابل لا بد من التأكيد على العديد من القيم والعلاقات الإيجابية التي تتمتع بها الأسرة العربية، وما توفره لأبنائها من أشكال الرعاية والإشباع العاطفي، وما ينجم عنها من حماية للشباب من مظاهر العزلة والوحدة التي يعانيها العديد من أبناء المجتمعات الغربية المعاصرة. ويكفي إلقاء نظرة على أرقام انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في مختلف مناطق العالم للتأكد بأن المنطقة العربية من أقل مناطق العالم إصابة بهذا المرض، والفضل في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى مجموعة القيم العربية والإسلامية التي ينشأ عليها شبابنا منذ نعومة أظفارهم مروراً بالمؤسسات التعليمية والتثقيفية المختلفة التي تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية مثل المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام المختلفة، والتي أصبحت مطالبة اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بتطوير مناهجها وبرامجها كي تستطيع المنافسة والقيام بالأدوار والوظائف المناطة بها في عالم مفتوح على كافة الخيارات والتأثيرات بسلبياتها وإيجابياتها.

يريد المجتمع العربي من الشباب أن يكونوا سند الأمة وثروتها، ويعلّق عليهم الآمال العريضة سواء على مستوى الأهل و الأسرة أو على مستوى الوطن،

نظراً لما يملكونه من إمكانات وطاقات.ويتمنى الجميع على أبنائهم أن يكونوا على مستوى هذه الآمال، ويكملون ما بدأه ذووهم أو ينجزون ما لم يستطع الأهل إنجازه في الحياة. ومن أجل ذلك يقومون بإحاطة أبنائهم بالرعاية والمحبة ويحاولون أن يوفروا لهم كل ظروف وأسباب النجاح. لكنهم وبسبب المبالغة في الرعاية والاهتمام يفرضون وصايتهم وآراءهم، ويحاولون تطبيق خبراتهم الحياتية على أبنائهم دون الانتباه إلى تغيير الزمان والظروف التي مكنتهم من إنتاج تلك المعارف والخبرات والتي قد لا تتناسب مع ظروف وزمان الأبناء بفعل عوامل التغير الاقتصادية والاجتماعية والحضارية المتسارعة. ولعلّ الإفراط في الحب والخوف على الأبناء والحرص على تجنيبهم معاناة ذويهم، أن يكون حاجزاً يحول بينهم وبين الانخراط في التجارب ومعايشة الحياة عن كثب بما يمكّن شخصياتهم من النمو والتكامل الطبيعيين، ويفضي إلى نتائج معاكسة للمطلوب. ولهذا يعتقد العديد من علماء الاجتماع والتربية إن إتاحة الفرصة للشباب لعيش تجاربهم وتكوين خبراتهم لا يتطلب سوى تمكن هؤلاء من تحصيل المعارف والعلوم الضرورية والتعلم من أخطائهم واختياراتهم المعبرة عن وعيهم، أما النصائح وإتباع أساليب الوعظ والحماية، فإنها على الأغلب لا توصل إلى الغايات المرجوة.

بالمقابل يريد الشباب من المجتمع أن يعترف بخصوصية سنهم ويوفر لهم إمكانيات التعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم دون خوف أو مواربة، ويطلب الشباب من الأهل الكف عن التدخل الوصائي في شؤونهم، ومنحهم فرصة المشاركة في تقرير ما يخص حياتهم الشخصية ومستقبلهم التعليمي والمهني وفقاً لميولهم وتأهيلهم واستعداداتهم الخاصة. فهل من سبيل للوصول إلى المطالب المحقة لدى الطرفين؟.

المراجع والهوامش

١- الشباب وأمن المجتمع، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،١٤٠٨هـ، ص ٢٤٢.

٢- المجموعتان الإحصائيتان، جامعة الدول العربية، إدارة الإحصاء، القاهرة، ١٩٨٥-١٩٩٠.

٣- الشباب وأمن المجتمع، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

٤- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغيّر الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٦٣٧.

٥- حليم بركات، مرجع سابق، ص ٦٥٥-٦٨٤.

٦- A.B.Clinard and D. Aboot, crime in developping countries: comparative perspective (New York, N.Y): Thonwiley and sons,١٩٧٣, p.p ٤٨-٨٦.

٧- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢، مجموعة مؤلفين بإشراف نادر الفرجاني، الطبعة العربية، عمان، ٢٠٠٢.

٨- حال البطالة والمخدرات والتمييز ضد المرأة، مركز الأردن الجديد، الحياة، العدد ١٣٦٧٧، ٢٢ آب/أغسطس، ٢٠٠٠.

٩- التفاوت الثقافي بين الأجيال في المجتمع السوري المدني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، ١٩٩٩.

١٠-التقرير الاجتماعي العربي الأول، جامعة الدول العربية، الإدارة الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠١.

١١-انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان ٢٠٠٢، ص٩١.

١٢-عبد الباسط عبد المعطي: حال الأمة (١٩٩٩) الدراسات الأساسية، الأوضاع الاجتماعية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي العربي العاشر، الجزائر،٢٠٠٠، ص٢٦.

الفصل الثالث: الشباب والحكم الصالح والحريات

الفصل الثالث :الشباب والحكم الصالح والحريات [١٣]

بدلا من المقدمة: ماذا نعرف عن الشباب في الدول العربية؟

موضوع هذه الورقة هو أمر صعب في حد ذاته، لأنه يتعلق بأكثر الأرقام تعقيدا في معادلة الحياة السياسية العربية، وهو الشباب.

وببساطة: ماذا نعرف عن الشباب عموما، وموقعهم على الخريطة السياسية أو أجندة وسياسات الإصلاح السياسي في الدول العربية، وإلى أي مدى يعتبر الشباب جزءا من المشكلة أو كيف يصبح جزءا من الحل؟

وهناك سلسلة من الأسئلة المعلوماتية التي تعوز الباحث حتى يستطيع الفحص والتمحيص ويتمكن من التحليل حتى نرى مقترحات واقعية (workable) في شأن إشراك الشباب في عملية التحول نحو الديمقراطية، وكيف نفعّل دور الشباب في إرساء مبادئ الحكم الجيد (أو الحاكمية، أو الحكمانية، أو الحكم الصالح، أو الحكم الرشيد، أو الـ جوود جافرنانس..، فحتى المصطلح ذاته مصحوب بالغموض ويسبب قدرا من الارتباك، لدى النخبة، وكذلك الشباب).

قد يرى البعض أن الاستهلال بهذا التحفظ يعد نوعا من الاستباق، والمصادرة على النقد بشأن نقص البيانات عن واقع المشاركة السياسية للشباب ونظرتهم إلى الحريات السياسية وآليات تطبيق الحكم الجيد، إلا أن الحقيقة هي كذلك تقريبا. فهناك أسئلة تحتاج إلى بيانات محددة، مثل:

- ما هو تعريف الشباب في الدول العربية من الناحية السياسية؟، أي ما هو سن الناخب، وسن المرشح، وسن شاغلي المناصب السياسية والتنفيذية
- ما نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات (البرلمانية والمحلية والرئاسية)
- ما حجم عضوية الشباب في الأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية والنوادي الاجتماعية؟
- ما هي إحصاءات البطالة بين الشباب، بدقة؟، وما نسبة الشباب الراغبين في الهجرة إلى الخارج؟..
- ما هي مؤشرات النوع بين الشباب والتشابه والاختلاف بين الشباب والشابات؟

وغير ذلك من الأسئلة التي تتجاوز الإحصاءات إلى التحليل، وهى هامة أيضا، ومفتقدة أيضا فى الواقع العربي.

وقد لا تكفى دراسات الحالة أو التقديرات الجزافية في هذا، ولن تكون كافية للباحث ولا حتى للمخطط، الذي من المفترض ألا يضع سياسة بشأن الشباب إلا بعد معرفته الدقيقة والحقيقية

١٣ .الدكتور علي الصاوي

بأوضاع الشباب، فهل اهتمت الحكومات العربية ببناء قواعد بيانات حول الشباب، أو راجعت طرق ونماذج جمع البيانات لتعيننا على استخراج هذه المادة المعلوماتية المحورية؟، فعلى سبيل المثال، من يستطيع معرفة نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات، أو حتى عضويتهم في الأحزاب السياسية إلا إذا كانت لدينا الرغبة في إعداد قواعد بيانات "صديقة للشباب" (Youth friendly)؟

في هذا السياق، تهدف الورقة إلى طرح إطار لتحليل أوضاع الشباب في الدول العربية من حيث دورهم في بناء مؤسسات الحكم الجيد وتعزيز الحريات، كفاعل وكمستفيد، كما تتضمن بعض المقترحات لتحسين أوضاع الشباب في مجال المشاركة والمساهمة في عملية الإصلاح.

وينطلق الإطار الفكري للورقة من مقولة "تواضع مستوى التمكين السياسي للشباب في الدول العربية"، ويرصد خمسة مفاصل رئيسية في أزمة مشاركة الشباب في الحياة السياسية، لتكون محل مناقشة ومراجعة لأوجه التشابه والاختلاف بفعل الظروف المحلية والوطنية.

من ثمّ، تتضمن الورقة ثلاثة أقسام، تناقش القضايا التالية:

أولا: الحكم الجيد كمدخل لتمكين الشباب
ثانيا: هل هناك أزمة في المشاركة السياسية للشباب؟
ثالثا: اتجاهات ومقترحات في تمكين الشباب

أولا: الحكم الجيد كمدخل لتمكين الشباب

يمكن الحديث عن «التمكين» كمكون بنائي في عملية الحكم الجيد، أو كمنتج مصاحب لها، وفى الحالتين يصبح لدينا عدة مؤشرات أساسية لقياس «نوعية» الحكم، أهمها درجة كبيرة من احترام سيادة القانون، والشفافية في صنع القرار وآليات المحاسبة، وتشجيع المشاركة في الحياة العامة.

والحكمة الأخلاقية التي تقضى باعتبار مشاركة الشباب هدفا رئيسيا في استراتيجيات وسياسات الإصلاح، وطنيا وعالميا، تستند على مبدأ مفاده أن: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. أي أن تمكين الشباب يتطلب إعادة النظر في التشريعات والسياسات والممارسات من منظور الجيل، طالما اعتبرنا تمكين الشباب هدفا –ووسيلة- للإصلاح والتنمية.
فكيف ننظر إلى مفهوم التمكين السياسي للشباب وما علاقته بالحكم الجيد؟

تجاهات الجدل حول تمكين الشباب

يمكن ملاحظة ثلاثة مدارس في النظر إلى موضوع تمكين الشباب:

أولا: المدرسة المثالية

وترى أن مشاكل الشباب هي مشاكل المجتمع، وبالتالي فإن تمكين الشباب يأتي في إطار تمكين المجتمع. وفى نظر هذه المدرسة فإن انخفاض مستوى المشاركة بين الشباب هو مجرد العَرَض (symptom)، أما المرض فهو تأخر مستوى تطور المؤسسات السياسية وهشاشة مؤسسات صنع وإنفاذ "سيادة القانون"، أي تدنى مستوى الحكمانية في بناء السلطة وعملية صنع السياسة واتخاذ القرار.
وحسب هذه النظرة، فإن قدرة (potential) الشباب العربي لم تكتشف جيدا، وأن الشباب قادر على الانطلاق وريادة النهضة إذا ما تغيرت البيئة الحاكمة لسلوكه وتفعيل قدراته، أي المناخ المحيط بالشباب.

والملفت للانتباه أن هذه النظرة تتردد بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة على السواء، ولكن بغرض مختلف، فتقول الأخيرة أن البيئة «الداخلية» هي المشكلة (مثلا: الإرادة السياسية، القوانين، السياسات) بينما تقول الأولى أن البيئة «الخارجية» هي المشكلة (نقص الموارد الطبيعية الوطنية، تحديات إقليمية اقتصادية وإستراتيجية، مخاطر خارجية تهدد الأمن الوطني.).

وهذه المدرسة ترى أيضا أنه من غير الضروري «حصحصة» الديمقراطية، بالحديث عن الأنشطة التي تسمى «التمييز الإيجابي» للمرأة مثلا، أو للأقليات الدينية أو للطبقة العاملة، بل إن الأهم هو إصلاح مؤسسات الحكم، لتكون جيدة، من خلال احترام سيادة القانون ومبادئ الشفافية.

ثانيا: المدرسة النفعية

وترى أن مشاكل الشباب تختلف عن مشاكل المجتمع، وأنها لا ترتبط مباشرة بمستوى الحكم الجيد. ويترتب على تلك النظرة إعطاء الأولوية للخدمات الموجهة للشباب، مثل الأنشطة الترفيهية والرياضية أو بناء مساكن الشباب، والقول بأن الشباب يريد الانضمام إلى سوق العمل وليس الانضمام إلى الأحزاب (بطريقة: سأعطيك سمكة، فلا تعبأ بالمشاركة في الصيد، وطالما لن تتعلم الصيد فلن يؤثر كلامك حول قراراتى!).

ويترتب على هذه النظرة النفعية لتمكين الشباب أن المرء سيواجه معضلة علمية وسياسية، تضطره إلى المفاضلة في أولويات السياسات العامة بشأن الشباب بين مواجهة البطالة باعتبارها مشكلة اقتصادية وإصلاح آليات سوق العمل باعتبارها مشكلة سياسية وإدارية.

وفى هذه الحالة يتم القبول بهامش «ضيق» من الحريات والمشاركة السياسية باعتبار أن هذا الهامش سوف يتسع بعد انخفاض حده المشكلة الاقتصادية وعند توافر الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات الشباب من الخدمات، ويتم الترويج لثقافة تبرر النقص في الحريات بالتقدم في الخدمات.

ثالثا: المدرسة النخبوية

وترى أن لدينا ما يكفى من الديمقراطية، و»التغيير قبل التمكين»، لأننا نحتاج أولا لتغيير ثقافة الشباب حتى يستوعب زيادة مساحة الديمقراطية والحريات ويستأهل التمكين لكي تتاح له فرصة الوصول إلى مواقع القيادة. وقد يتطرف رأى هذه المدرسة بالترويج لفكرة أن «الشباب لا يستحق أكثر من هذا و»أن الشعوب العربية أمية تعليميا وسياسيا، وتخضع لتقاليد قبلية وعصبية، ولا تصلح للديمقراطية. وهكذا الشباب في هذه الشعوب.»

وهذه النظرة النخبوية غالبا ما تكون تكنوقراطية أيضا، لأنها ترادف بين «التمكين والتعيين»، فتقوم بإعادة تعريف مفهوم تمكين الشباب إلى مؤشرات كمية -غير دالة غالبا- على الحالة النوعية، مثل الزعم بأن تعيين بضعة وزراء من الشباب دلالة كافية وقاطعة على تحقيق التمكين السياسي للشباب ككل، أو القول بأن «الخطاب السياسي يؤكد على مشاركة الشباب أما المجتمع فهو الذي لا يستوعب هذا الخطاب.»، أو «تم إنشاء مجلس للشباب ولا يحق لأحد بعد ذلك الحديث باسم الشباب».

رابعا: نظرة واقعية «مقترحة»

لنظرة التي تطرحها الورقة تتعامل مع مفهوم تمكين الشباب من خلال الأسس التالية:

أ- البعد عن التعميمات بدون معرفة الحقائق، واستخدام التفكير العلمي. ولهذا، نحتاج إلى استثمار هام في أنشطة جميع البيانات وأجراء البحوث حول الشباب قبل اتخاذ قرار بشأن تمكين الشباب

(وذلك من زوايا النشاط السياسي والأوضاع الاقتصادية والثقافات السائدة والقدرات الفعلية والكامنة)، أو قبل القفز إلى الحكم على قدرات الشباب فيما لو تم تمكينهم من مواقع التأثير.
ب- أصحاب المصلحة يتحدثون عن أنفسهم، ولا يتحدث غيرهم عنهم، تحقيقا لفكرة العدالة القانونية، وبما يسرى بحق المرأة أيضا. بهذا المعنى، نحتاج إلى إتاحة فرصة الولوج (access) الى مواقع صنع القرار أمام الشباب، ونقل المعلومات والاتصال ثنائي الاتجاه، مما يتطلب وجود مراكز استطلاع رأى، تتصل بالشباب مباشرة وتكون مستقلة.

ج- إدراك الفارق بين التمكين من ناحية والمشاركة من ناحية أخرى. أي أن التمكين "حق للشباب وواجب على الدولة"، وهو يؤثر أيضا في -وإن كان لا يتوقف على- كونه "واجبا على الشباب وحق الدولة عليهم". بعبارة أخرى، فإن هذه النظرة قبول التنوع داخل الجيل بين شباب يميلون إلى المشاركة أكثر من غيرهم، أو قد لا يقبل الشباب على شغل مواقع معينة، ولكن المهم أن يكون لهم الخيار، شكلا وكذلك من حيث القدرات أو الإمكانية (empowered). وتتضح علاقة التأثير المتبادل بين الحق والواجب تظهر في التفاعل التصاعدي بين الممارسة والوعي.

د- التدرجية والشمول في سياسات التمكين. أي أنه لا يجب وضع النتائج قبل معرفة المقدمات، ومن ثم لا يصح أن نختزل التمكين (كظاهرة نوعية) في مساحة "حصة" الشباب في الهياكل السياسية والإدارية كمؤشر رقمي من أجل القفز على المقدمات بالقول بأن التمكين تحقق بتخصيص حقائب وزارية لعناصر من الشباب (بصرف النظر عن طبيعة الآلية ذاتها التي يتم من خلالها انتقاء هذه العناصر الشابة)، كما لا يصح أيضا القول بأن تمكين الشباب لم يتحقق مطلقا طالما لا يشغلوا نصف الحقائب، باعتبارهم "نصف الحاضر"، مثلا.
والمقصود بالتدرجية في هذه النظرة هو فقط في مجال التعايش مع تفاوت مستويات الأفراد في القدرة على الإنجاز (شاب طموح وآخر كسول) والارتقاء بمستوى إنجازهم من خلال وسائل التنمية الاجتماعية (التوعية، التدريب)، أما على مستوى التمكين القانوني فالحديث عن التدرجية يصبح مسألة أيديولوجية وربما حزبية، ذلك لأن نظرة هذه الورقة إلى التمكين هو تأمين قدرة الجميع على الفعل، وليست نتائج الفعل الفردي.
أما الشمول في سياسات التمكين فينصرف إلى المؤسسات الحكومية والأهلية، العامة والخاصة، وإن كانت مسئولية الدولة، وبحكم امتلاكها لأدوات الفعل، تقع عليها عبء الريادة، والقيام بالقدوة. ولا يجب أن يتعارض القول بدور الدولة مع نظرية البدء بالمجتمع، أو من القواعد الأولية للجماعة (grassroots)، لأن هذا القواعد الأولية في المجتمعات العربية لا تتمتع –بفعل الدولة- بالاستقلالية اللازمة لكي تكون فاعلا وشريكا للدولة، وهو ما أبرزته تقارير التنمية الإنسانية العربية في حديثها عن أزمة المجتمع المدني.

ما علاقة الحكم الجيد بتمكين الشباب؟

هناك مدرستان لمفهوم الحكم الجيد، الأولى ترى أنه يعبر عن نوعية نظام الحكم وأسلوب صنع السياسة، التي تشتمل على نفس القواعد الأساسية المألوفة للديمقراطية، مثل سيادة القانون، التعددية السياسية والاجتماعية والتسامح والتعبير الحر، حريات وحقوق المواطنة. وبالتالي فهو أقرب إلى كونه مجرد «صياغة حديثة لمبادئ مستقرة». أما المدرسة الثانية فتعتبر المفهوم عنوانا لمنظومة أساليب وخطوات الإصلاح السياسي والاجتماعي ككل، مثل اعتماد آليات

المحاسبة في مواجهة السلطات العامة، والمطالبة بتوفير مظاهر الشفافية في مؤسسات صنع القرار، وتقييم نوعية الحكم من زاوية الالتزام بسيادة القانون وقدرته على تعزيز فرص والميل الى المشاركة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد، أي أنه محاولة لوضع تعريف أمبريقى Operational لمفاهيم كلية ومؤسسات وأطر سياسية معقدة، مثل البرلمان والحكومة.
بعبارة أخرى، فهذه المدرسة ترى مفهوم الحكم الجيد بشيرا ومؤشرا للانتقال في فكر الإصلاح من التعامل النظري إلى التفكير العملي وتحديد مؤشرات قابلة للقياس لتقويم حالة الحكم وصنع السياسة، لاسيما في الدول التي تشهد عمليات إصلاح اقتصادي وسياسي.
من هذا المنطلق، ربما تتضح علاقة تمكين الشباب بتفعيل آليات الحكم الجيد، باعتبارها "إطار مؤسسي يجسد قيما سياسية تعطى للفرد "القدرة على الاختيار، وبالتالي خلق وتعزيز الميل إلى السعي والمنافسة وتنمية القدرات، دون عرقلة ناتجة عن نقص الحكمانية في إدارة شئون الدولة والمجتمع".

وقد تبدو ملامح الحكم الجيد بالنسبة للشباب في الصور التالية:

١- **سيادة القانون**: من خلال تجريم ومكافحة الواسطة مثلا، لأنها تضع حائلا بين قدرات الشاب وإنجازه، لسبب مادي وهيكلي خارج عن إرادته، ومن ثمّ فتح الفرص أمام الشباب الراغب في المشاركة واختبار قدراته، ثم تنميتها لزيادة قدرته التنافسية، وهكذا.

وتسير ترجمة معيار «سيادة القانون» من منظور الشباب في اتجاهات مشابهة، مثل احترام معايير العدالة في التشغيل بالوظائف العامة وفى الترقي وتوزيع أعباء وعوائد التنمية الاقتصادية، كما تتمثل في اتحادات طلابية منتخبة، واختيار شفاف للمبعوثين للدراسة بالخارج، وفرص الاستثمار وإنشاء مشروعات خاصة.

٢- **الشفافية والمحاسبة**: من خلال إلغاء تسييس العلم والمناهج الدراسية ونظم التعليم، مثلا، وكذلك من خلال حرية مراقبة البيانات وحرية الحصول على المعلومات، وانفتاح المؤسسات السياسية وأجهزة صنع القرار أمام الشباب، وعلى أساس معرفته بالحقائق، ومن ثمّ تتوافر أمامه البدائل المختلفة ويستطيع أن يحكم على الأمور بنفسه.

٣- **المشاركة**: من خلال رفع حواجز المشاركة وإتاحة الفرصة أمام الشباب للانخراط في الأحزاب والجمعيات المدنية، وتقليل الميل إلى العزلة الناتج عن الإحباط، وكذلك من خلال إعادة النظر في أعمار المشاركة السياسية (بداية من الانتخاب ووصولا إلى تولى المواقع القيادية)..
وبالطبع، سوف يكون الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للمجتمع ككل، وللشباب بوجه خاص، كلما انخفض مستوى احترام آليات الحكم الجيد بالمعنى السابق. وفى مناخ يسيطر فيه شخص أو بضعة أشخاص على السلطة، في مختلف مستوياتها، ودون الخضوع للمحاسبة[١٤]، فإن إشكالية تمكين الشباب تصبح جزءا من إشكالية نظام الحكم ككل.

١٤ مثلا، تقرر نظم عربية لرأس الدولة سلطات واسعة وصلاحيات مباشرة فى تعيين كل المواقع القيادية، بداية بالوزراء والمدراء..، ومرورا بالمجلس النيابى، وحتى رئاسة كافة المجالس والهيئات الوطنية العليا فى القوات المسلحة والشرطة والقضاء والجامعات والثقافة والإعلام والمالية والاقتصاد..، دون أن يخضع لأى محاسبة حقيقية، قانونية أو سياسية..، مما يجعل تمكين الشباب مطلبا ذاتيا ضيقا.

ثانيا: هل هناك أزمة في المشاركة السياسية للشباب؟

يوجد الآن ما يقرب من مليار نسمة من الشباب الذين تقع أعمارهم ما بين ١٥ عام و٢٤ عام، وفقا لتعريف منظمة الصحة العالمية (WHO)، أي حوالي ١٧-١٨٪ من مجموع البشر، أو أكثر من سدس سكان الأرض. ويقدّر أن حجم الشباب قد ارتفع من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ بنسبة بلغ متوسطها ٠,٧٪ فى العام، إذ ارتفع هذا العدد من ١,٠٢٥ بليون إلى ١,٠٦١ بليون شاب[١٥].
وتعتبر مكافحة الفقر والأمية بين الشباب من أبرز أهداف الألفية، وأولويات البرنامج العالمي للشباب[١٦]، باعتبار أن إدراك احتياجات الشباب وتفعيل دورهم ركن محوري في عملية التنمية، وبناء آليات الحكم الجيد. إلا أن واقع الحال في الدول العربية، إجمالا، يوضح التعثر الكبير في مجال تمكين الشباب، اعتبرته تقارير التنمية الإنسانية تحديا جوهريا يرقى إلى مستوى الأزمة.

خمسة مشاهد في «أزمة التمكين السياسي للشباب»

يمكن الإشارة إلى خمسة مشاهد أساسية تعبر عن أزمة التمكين السياسي للشباب في الدول العربية، وربما تصلح أيضا كمدخل للإصلاح ضمن إطار أهداف الألفية بشأن الشباب.
وسوف نجد حالة من الاستقطاب بين طروحات وسياسات التعامل مع تمكين الشباب في كلٍ من المشاهد التالية، بين الذي يجب أن يكون وما هو متحقق بالفعل.

المشهد الأول : الحيرة

ماذا يحدث في المجتمع ومن حولنا؟، وكيف نفهم هذه التغيرات المتلاحقة؟، وما موقعنا منها؟
فهناك نوع من الحيرة لدى الشباب العربي، الذي يجد العالم يتغير بمعدلات كبيرة ومتسارعة ونحن «محلك سر»، ونتغير بمعدلات أبطأ كما ونوعا، ونعتمد أكثر وأكثر على الخبرات الخارجية، ونرفضها لكننا نعيش بها، ولا نستطيع أن نقدم البديل المناسب معنا ومع بيئتنا وثقافتنا.
ويصاحب هذه الحيرة سلوكيات شائعة تتسم بالقلق والأخذ بالأحوط (If new, not true; if true, not new).

أ- كيف نفهم الأحداث الجارية؟

فالعولمة سلاح ذو حدين، يقدم المنافع للبعض والخسائر للبعض الآخر. وفيما يرى الكثير من الناس أن العولمة عملية حتمية بها إيجابيات وسلبيات لا مناص منها، يعتقد آخرون أنها تعبير عن هيمنة المراكز الاقتصادية والمالية العالمية.

---

١٥ يمثل الرقم الأخير ٥١٨ مليون شابة و ٥٤٣ مليون شاب، تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً. وفى الوقت الحالى، يعيش حوالى ٦٠ ٪ من الشباب فى آسيا و١٥٪ فى أفريقيا، و١٠ ٪ فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى، و١٥ ٪ فى الدول المتقدمة.

١٦ حيث بلغ عدد الشابات الأميات حوالى ٨٢ مليون أمية وعدد الأميين الشبان ٥١ مليونا، ويوجد الآن ١٣٠ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، أما العمالة فرصدت اتقارير الأمم المتحدة أن الشباب يمثلون ٤٠٪ من مجموع عدد العاطلين عن العمل فى العالم، بالإضافة الى وطأة قضايا الفقر، والصحة، والبيئة، وإساءة استعمال المخدرات، وجنوح الأحداث، وكيفية استغلال أوقات الفراغ..

وهذه الحيرة في فهم المتغيرات العالمية يؤدى إلى حيرة مركبة عندما يحتاج الشاب إلى اتخاذ موقف واضح في التعامل معها، فهل يكون في مقدوره التكيف وفق الظروف المتغيرة والإفادة من الفرص الجديدة من خلال تنمية ما يلزم من مهارات أو معلومات أم يرفضها كلية، وربما يصبح منعزلا عن هذه العولمة، المتلاحقة؟ (ولنأخذ مثال الفضائيات، كتكنولوجيا اتصال تحمل خليطا من الرسائل وتحتمل الاستخدام متعدد الأوجه، وأشكال تعامل الشباب معها).

ب- من يثق في الشباب؟

هل يثق الشباب العربي في ذاته؟ وهل تثق النخب الحاكمة فيه؟ فالثقة في الذات عامل هام في الميل إلى المشاركة (الطوعية والإرادية). وترتبط الثقة في الشباب بعوامل ذاتية/فردية وأخرى بيئية/مجتمعية، وكلاهما يؤثر على مستوى الثقة في الشباب، سواء ثقة الشباب في قدراته أو نظرة النخبة الحاكمة للشباب (ولنأخذ مثلا ظاهرة حشد الشباب في مؤتمرات سياسية وحزبية عن دور الشباب ومن يتحدث فيها إلى من؟، ومن يتكلم ومن يستمع؟)

والذي يدعو إلى الحيرة هو لماذا توجد هوّة كبيرة بين النظرتين؟، ولماذا تستمر هكذا؟، وما الذي دفع الشباب بعيدا عن مرمى النخبة السياسية؟، ومتى يتغير هذا الوضع؟، وما هو الاختلاف بين الشباب العربي والشباب في العالم من حولنا؟ وإذا صدق تفسير تعثر التنمية بأسباب تاريخية واجتماعية واقتصادية فما علاقة وضعية التخلف الاجتماعي الداخلي مثلا بفشل الحكومات العربية في مجرد الاتفاق على عقد مؤتمرات قمة؟

ج- شيخوخة مبكرة وشباب متأخر

لأسباب عديدة يبدأ الشباب العربي حياته متأخرا، ربما على المستوى الخاص والسياسي أيضا، ويؤدى الفقر واهتزاز تكافؤ الفرص إلى الانكفاء على الخلاص الفردي فيستغرق الشاب طويلا حتى يصل إلى نقطة إشباع معقولة له، ثم ينتبه إلى تعرضه للشيخوخة المبكرة بعد فتور حماس الشباب وجرأته، ثم تأتى عوامل خارجية وتتفاعل مع درجات الإحباط فتُولّد وهجا من نوع آخر، ولكنه يأتي متأخرا.

هنا، يحدث الالتباس بين الجيل بالمعنى الفكري والفكر داخل الجيل، وتظهر ثقافة الأزمة، وما تحمله من استقطاب وسيولة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال وكذلك الأنساق الفكرية الطبيعية لكل جيل، فيشعر الكبار ممن فاتهم القطار بخيبة الأمل، ويتشكك الشباب الجدد في قدرتهم على الإنفكاك من هذا المصير (ولنأخذ مثلا إشكالية جيل الدور المسحور[١٧] والحيرة داخل جيل منتصف العمر)، وتتمثل الحيرة في طرح متأخر لسؤال ملح: من المسئول عن هذا وهل لا تزال هناك فرصة؟، وهل المشكلة في القدرات الذاتية أم في السياسات المتبعة؟

١٧ وهو الطابق ما بين الأرضى والأول، وعادة ما لا يقف فيه المصعد، وهو تعبير انتشر فى أوساط الطبقة الوسطى فى مصر التى لم تجرب حظها بسبب بقاء الأجيال السابقة فى السلطة، ولن تكون قادرة على منافسة أجيال المندفعين الى السوق والسلطة.

د- بساطة المطالب وتعنت النخبة!

لحديث إلى الشباب وفحص تطلعاتهم يصل بنا إلى جانب آخر في مشهد الحيرة لدى الشباب، فعلى الرغم من بساطة هذه المطالب (مثلا حرية التعبير السلمي، الاستماع إلى آراء الشباب، تدريب على التجريب والتعلم الذاتي) إلا أنها تواجه تعنتا فعليا، لا لفظيا، من جانب النخبة الحاكمة. ويطرح السؤال نفسه: من يملك الوطن؟، من أدرى بمصالح من من يحميني في مواجهة السلطة؟، لماذا أتجاوب مع دعوة النخبة التي تتعنت معي وأقبل بنظرتها إلى سائر الأمور في الداخل والخارج؟ (مثلا: ما هي نسبة إنجاز «اليوم العالمي للتطوع» في الدول العربية؟، ولماذا)

ولنأخذ مثلا النظرة إلى حال الجامعات الحكومية، بين دورها في تنمية الشخصية المتكاملة بما تعنيه من تنمية مهارات العمل المؤسسي المدني والحوار الحر من ناحية، وغزو التفكير البيرقراطى والأمني للجامعات وحجبها عن القيام بهذا الدور من ناحية أخرى، ومن ثمّ تحويل الجامعات العربية إلى ماكينة لتخريج أرقام قد لا تشكل معادلة حسابية سليمة.

وفضلا عن بساطة هذه المطالب، وأهميتها كاستثمار في المستقبل، فإنها تصبح ضرورة لتعزيز دوره الشباب في التنمية والديمقراطية وإعدادهم لتحمل المسئولية، وإلا ظل القول بأن «الشباب هو محور التنمية وأداتها» مجرد شعار لا يصدقه كثيرون.

قد تدفع هذه الحيرة من التعنت تجاه مطالب فتح بعض الأبواب القليلة فحسب إلى الهجرة، ليس فقط بحثا عن فرص عمل وإنما عن فرصة حياة أفضل، حتى وإن كانت غير شرعية وتتصف بالمخاطرة الشديدة.

هـ- صورة الإعلام لدى الشباب وصورة الشباب في الإعلام

والمقصود هنا هو الإعلام الرسمي، حين يضيف عاملا جديدا إلى مشهد الحيرة، من خلال احتكار وسائل الاتصال الإعلامي واسع النطاق (إعلام الدولة) ثم تقديم صورة عن الشباب لا تقنع أغلب الشباب (ولنأخذ مثلا لغة الخطاب الإعلامي الرسمي عندما يتحاور مع الشباب حول القائد فيضع في أفواههم عبارات «بابا فلان وماما فلانة» عند الحديث عن الزعيم وزوجته، بينما لم يعد الشباب يستخدم هذه اللغة، بل ولقد تغيرت فيه لغة الخطاب بين الشاب وأبويه الحقيقتين). وتتجلى هذه الحيرة في تغير النمط الاستهلاكي الإعلامي للشباب باتجاه الإعلام الفضائي أو غير الحكومي عندما يتيح منبرا للشباب للتعبير الحر واستخدام اللغة التي يريدها ويقدم نفسه بالصورة التي هو عليها، ثم يستقى من نفس المصدر معلوماته ويتأثر بالمصدر في فهم هذه المعلومات والتعامل معها، فسحب الإعلام الفضائى البساط من الإعلام الرسمي، حتى لو كان المالك واحدا؟

والسؤال هو: إلى أي مدى توجد دراسات علمية وإحصاءات موثوق بها عن نسبة المشاهدة للإعلام الرسمي وغيره من صور الإعلام التي يستخدمها الشباب؟، وهل يجب أن نسمح بهذه الدراسات؟، وما هى نظرة الشباب للصورة التي يقدمها الإعلام الرسمي عنه، وإليه؟، والى أي

مدى نحتاج إلى إعلام المكاشفة؟، وهل سمعنا يوما شبابا يشاهد الإعلام الرسمى ويتساءل: هل هؤلاء هم نحن الشباب؟ وهل يخفى على أحد أن كثيرا مما يقولونه في الإعلام الرسمى مصطنع (fabricated) بينما يكونون على طبيعتهم وصادقين أكثر (genuine) في الإعلام غير الرسمى؟، ولماذا يكرّس الإعلام الرسمى هذا الانفصام؟

المشهد الثاني : العزلة

ربما يلاحظ القارئ أن المشهد الأول مليء بالتساؤلات، تعبير عن الحيرة والارتباك. ويأتي المشهد الثاني تاليا أو حتى مصاحبا لمشهد الحيرة. والعزلة التي يجنح إليها الشباب قد تكون خيارا يسلكه البعض بسبب الحيرة وفى نفس الوقت غياب قنوات التعبير، فيضعف الحافز نحو المشاركة في عملية التنمية، ويبحث عن أطر بديلة.

وعندما يتم تكريس العزلة من أجل كبح جماح وطموح الشباب (مثلا: البعد عن إعلام الحوار السياسي والإغراق في إعلام الترفيه) فإنها قد تتحول إلى ظاهرة مرضية، وقد تخرج في قنوات «غير مشروعة» أو غير محسوبة تارة أخرى، وتؤدى إلى ارتباك المعادلة السياسية ولو لفترة ما.

ويمكن التعرف على العزلة وما تسببه على النحو التالي:

أ- الاستقطاب بين أُطر رسمية قديمة وأُطر سرية جديدة

ولأن العزلة قد لا تعنى السكون وإنما الحركة في أطر منعزلة، فربما تكون النتيجة هي علاقة عكسية مطردة بين الجمود في الأطر الرسمية لمشاركة الشباب والتغير المتسارع في الأطر غير الرسمية التي تستوعب الشباب (المنعزل)، ويصبح من الصعب معرفة ماذا يحدث بين أوساط الشباب في الباطن أو في السرّ، وقد لا يتم اكتشافها إلا بعد أن تكون سببت بعض الخسائر (ولنأخذ أمثلة مما تسببه العزلة في الإدمان وإساءة استعمال المخدرات، وظهور جماعات متطرفة سياسيا وتحبذ العنف أو شاذة أخلاقيا مثل «عبدة الشيطان»، وكلها أفعال تتم في الخفاء وداخل أطر منعزلة ولكنها استطاعت جذب الشباب من خلال الاستيعاب وليس الطرد).

ب- تباين الأولويات

تتباين الأولويات لدى الشباب من فترة في العمر لفترة أخرى، وهذا طبيعي لكافة الشباب في العالم، ولكن العزلة بين الشباب والأطر الرسمية للمشاركة قد ترجع إلى تباين أولويات النخبة للشباب وأولويات الشباب لأنفسهم، ومن ثمّ اعتزال الأولويات المفروضة عليهم إلى أخرى يضعونها بأنفسهم (ولنتذكر مثلا أن بعض الإعلام غير الرسمى هو الذي بادر بإنتاج ثقافة الاستغراق في برامج المسابقات والكسب السريع والتنافس في لاشيء تقريبا، واستوعب قسما من الشباب الذي اعتزل الإعلام الرسمى، وفرض نفسه كواقع جديد، مما اضطر الإعلام الرسمى إلى مجاراته، وأصبح يلهث في التنافس معه لاستقطاب هذا الجمهور).

ج- نسمع طحنا ولا نرى طحينا

من أسباب العزلة بين الشباب والأطر الرسمية للمشاركة تلك الهوّة البنائية بين المبالغة فيما تحقق له من ناحية، وضآلة المحسوس من هذه الإنجازات من ناحية أخرى. والملفت للانتباه، كذلك، هو ضخامة الحديث الرسمى عن الإصلاح وتمكين الشباب في العالم العربي وفى نفس الوقت محدودية الإصلاح وتواضع كفاءة هذه الأطر الرسمية لمشاركة الشباب. وعندما يتم استبقاء الشباب خارج عملية صنع واتخاذ القرار يصبح الحديث عن ثقافة العزلة بين الشباب أمرا واردا.

فمن خلال قراءة المنظومة القانونية العربية، يتضح أن ١٤ دولة لم يشر دستورها إلى كلمة الشباب. أما الدول التي أشار دستورها إلى الشباب فأغلبها ركزت على حماية ورعاية النشئ والشباب. كذلك، نلاحظ أنه حتى في التنظيم الهيكلي للبرلمانات العربية، باختلاف مسمياتها، ورغم الاهتمام الرسمى لكافة الحكومات العربية بتمكين الشباب وزيادة المساحة المخصصة لهم في المؤسسات السياسية، ومنها البرلمان، نجد أن أغلب هذه المجالس العربية لا تخصص لجنة ذات دور فعال لإعداد سياسة متكاملة للشباب[١٨].

د- ثقافة عزلة قوية أمام آليات تمكين ضعيفة

تنمو الاتجاهات «الاستثنائية» والتيارات المحظورة في متوالية هندسية أمام ضعف الآليات «المشروعة» في مجال تمكين الشباب. وفى حين تتحرك هذه الاتجاهات الانعزالية على غرار كرة الثلج تلهث وراءها مؤسسات سياسية مرهقة وضعيفة بشكل مستمر، ولكنه في أغلب الأحوال لا يستقر. وربما يبدو المشهد السياسي على هذا النحو في الدول العربية، التي تزيد في الإنفاق على أجهزة الأمن أكثر مما تنفق على مؤسسات التعليم المدني الحر، ولكنها تواجه صعوبات متجددة في استيعاب هذه التيارات الانعزالية أو احتواءها حين تندلع، كمن يواجه مظاهرة سلمية بقوات مسلحة نظامية، فلا هو ينتصر ويلغى الرغبة في التظاهر ولا التظاهرات تستطيع تغيير الوضع بشكل جوهري، إلا إذا تغلب طرف على آخر تماما، وقهره.

هذا النوع من العزلة بين الشباب وآليات الحكم يحتاج إلى تدخل مباشر وهادف، وربما يؤدى تراكمه إلى نتائج غير محمودة. فالعزلة -بمفهوم المخالفة- هي عدم المشاركة في الحياة السياسية من منطلق الإحباط والشعور بعدم القدرة على التأثير، ومن ثمّ فالتمكين من المشاركة يضعف قدرة ثقافة العزلة على الحياة.

---

١٨ ففى رصد للجان بالمجالس العربية، كان بعضها يخصص لجان باسم الشباب، والأكثر يدرج قضايا الشباب فى اختصاصات لجان أخرى دون تخصيص لجنة للشباب، مثل: المجلس الشعبى الوطنى بالجزائر، والمجلس الوطنى السودانى، ومجلس الشورى السعودى، ومجلس الأمة الكويتى، ومجلس الشعب السورى، ومجلس الشورى القطرى، ومجلسى الشورى والدولة فى سلطنة عمان، والمجلس التشريعى الفلسطينى، ومجلس النواب اللبنانى، ومجلسى النواب والمستشارين فى المغرب، ومجلسى النواب والشورى فى البحرين.
وفى المقابل، يوجد فى مجلس النواب التونسى لجنة التربية والثقافة والإعلام والشباب، وفى مصر توجد لجنة الشباب والرياضة بمجلس الشعب ولجنة التعليم والبحث العلمى والشباب فى مجلس الشورى. وفى الأردن لا توجد لجنة مختصة بالشباب داخل مجلس الأعيان، أما مجلس النواب ففيه لجنة التربية والثقافة والشباب. وفى اليمن هناك لجنة التعليم العالى والشباب والرياضة.

المشهد الثالث الانقسام

يؤدى استمرار العزلة إلى ترسيخ الانقسام، سواء بين النخبة والمجتمع، أو بين الشباب والسياسة. وقد يعمد النظام السياسي والنخبة الحاكمة إلى إبعاد الآخرين عن المشاركة في السلطة، إلا أن ثقافة الانقسام قد تتطور بشكل غير متوقع وتكون في غير صالح النظام القائم ذاته.

وكثيرة هي الدراسات التي تشير إلى ظاهرة الاغتراب الاجتماعي والنفسي، وخصوصا لدى الشباب، مما نتج عنه افتقاد الأمن والتواصل مع الآخرين وما يرتبط بذلك من شعور بالوحدة أو الخوف، وعدم الإحساس بتكامل الشخصية، وشعور الشاب بأنه ضحية ضغوط غامضة ومتصارعة يعيشها المجتمع، ويشعر بعدم القدرة على ضبط الأحداث والتحكم فيما، وبالتالي يفقد الثقة في نفسه وتترسخ لديه قيم السلبية والقلق والرفض. وقد يحاول البعض التعبير عن أزمته بأشكال عنيفة أو ينسحب من الواقع و يهجر المجتمع، إلى الخارج أو إلى الماضي.
وتبدو تجليات مشهد الانقسام في زيادة حده الاستقطاب وتعدد مجالاته بين الشباب أنفسهم.

أ- الانقسام على محور «الديني» و«البراجماتى»

الانقسام على الصعيد الديني هو الأخطر، ربما لأن المرجعية فيه ذاتية وتختص بكل فريق، فالمتشددون في التيارات الدينية لهم حجتهم والبراجماتيون المتشددون في الوضعية لهم حجتهم، وقد يكون أي منهما عنيفا أو لا يكون، ولكن الانقسام بينهما دائما ما يكرس العزلة ويتغذى عليها. فربما أصبح الانقسام على أساس «التدين» أكثر بروزا بين الشباب حتى داخل الجماعات والمؤسسات المتجانسة في مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، وأكثر تفوقا على الانقسام بسبب الثروة أو الطبقة أو المهنة.

ولنأخذ مثلا: الجامعات الخاصة التي يرتادها أثرياء والجامعات الحكومية، فنجد أن شباب هذه وشباب تلك يختلفون في أشياء عديدة وجوهرية مثل نظام الدراسة ونوعية التعليم ومستوى الخدمات والمرافق والفرصة التنافسية في سوق العمل، لكن هناك شيئا متشابها بين طلاب هذه وطلاب تلك، وهو تزايد الانقسام بين «متدينين» و«علمانيين» (بالمعنى السياسي وليس الفقهي. بهذا المعنى، يصبح فتح قنوات المشاركة لدى الشباب مطلبا ضروريا من الناحية الاجتماعية والوطنية فضلا عن كونه أساسا للحكم الجيد.

ب- معضلة «المشروع» أم «الشرعي»

يبدو هذا الانقسام في أوساط الشباب أيضا على محور القبول أو عدم القبول بالأطر القانونية الحالية (المشروعة) للمشاركة والأطر التي يسعى لها الشباب وينبغي في نظره أن تنشأ (الشرعية)، ومن ذلك، مثلا، الموقف من عضوية الأحزاب المسموح لها (المشروعة) بين مؤيد ورافض، وكذلك الموقف من نشرة الأخبار الرسمية بين مُصدّق ومتشكك، والموقف تجاه الخطاب الديني الرسمى بين أتباع وخوارج.

بالطبع هناك درجات بين التأييد الكامل والرفض التام للأطر الرسمية لمشاركة الشباب، إلا أن

التهديد الحال يتمثل في تزحزح هذه الدرجات يمينا ويسارا، وانتشار ثقافة الانقسام. والسؤال هنا: هل يمكن تجسير هذه الفجوة؟، وكيف؟ ولا يجب أن يكون الموقف هو إنكار هذا الانقسام.

أي أن مشاركة الشباب في صياغة وتطوير آليات المشاركة مدخل ضروري لتكريس ثقافة التنوع في المصالح واللجوء إلى الوسائل المدنية المشروعة، ومن ذلك: إشراك الشباب في مجالس إدارة الكليات والمعاهد والمدارس وأن يكون لرأيهم وزن ما في تقييم أداء الأساتذة والمناهج الدراسية وطرق التعليم ومواعيد الامتحانات، وعقد حوارات برلمانية مباشرة مع الشباب عند صياغة تشريعات تتعلق بهم، وعدم الاكتفاء برأي الوزير المختص أو قيادات الحكومة المعنية بالشباب.

ج- انقسام بين تيار «متفائل» وتيار «متشائم»

تتأثر النظرة للمستقبل بعوامل ذاتية، ولكنها ليست فقط مسألة نفسية وإنما ترتبط بالظروف الموضوعية التي يعيش فيها المرء. وعندما ينظر الشباب العربي إلى حال مجتمعاته ويقارن ما لديه بما عند آخرين شرقا وغربا، أو يقارن بين قدراته التنافسية العالية كشاب في مجتمع متأخر مع نظيره في مجتمعات متقدمة، أو بين ما يراه حلولا جاهزة عندنا (من التاريخ أو الدين.) لكل مشاكلنا وما يراه متحققا منها في الواقع، فالطبيعي أن يبحث الشاب عن تفسير لهذه المفارقات ثم اتخاذ موقف منها، فيظهر نوع من الانقسام النفسي/السياسي بين متفائل يأمل في اقتراب دوره للمشاركة في السلطة وإحداث إصلاح ومتشائم لا يجد أفقا أمامه ويرفض الانخراط في الأطر الرسمية[١٩]. وربما يؤدى ذلك إلى انتقال المواجهة بين الشباب والنخبة إلى مواجهة بين الشباب أنفسهم، لأن آليات المشاركة والتمكين الرسمية لا تستوعب الفريقين معا. ولنأخذ مثلا حالة التفاعل بين أطفال وشباب ميليشيات متصارعة، أو بين شباب التليفزيون الرسمى وشباب الفضائيات، أو بين شباب يناصر التغيير وشباب يعاديه.

د- الاختلاف بين «شباب يلوم الحكومة» و«شباب يلوم الشباب»

حينما يصل تفكير الشاب إلى طرح سؤال: من المسئول عن هذا الوضع، يظهر تجسيد آخر للانقسام بينهم، بين من يلوم الشباب بأنه ينقصه الطموح والمبادرة ويريد الديمقراطية حتى باب منزله ولا يتمتع بنفس طويل في عملية الإصلاح ويتجاهل الظروف الصعبة لمجتمعه من نقص موارد وتاريخ احتلال وانتشار الأمية والقبلية ويقلد الغرب بشكل أعمى وسطحي، ومن يلوم الحكومة لأنها تدفع الشباب بسلوكها وسياساتها الإستبعادية والأبوية نحو الانحراف والتطرف، وتضيق وسائل التعبير عن ذاته وطموحه، ولا تقدم القدوة في سيادة القانون واحترام المؤسسات وتكافؤ الفرص وتصر على توظيف «ديكوري» للشباب لكي تطيل في بقائها على السلطة.
والسؤال المطروح: هل نطالب الشباب بأن يشارك بكثافة أعلى في الأطر القائمة أم نراجع نوعية هذه الأطر لتشجيع الشباب على المشاركة، أي (?retrams ro redraH). إذن، فالمشكلة لا تكمن في أحد دون الآخر، بل بين الطرفين المنقسمين، فعلى الشباب أن يبادر ويشارك وعلى الحكومة أن توفر المناخ المناسب وتوفير القنوات الشرعية لمشاركة وتمكين الشباب.

١٩ وددت لو أقتبس تعليقات مباشرة من الشباب العربى، لكان توصيفهم لهذه الحالة أصدق وأعمق.

المشهد الرابع :الصراع

عندما تتغير أوزان التيارات المنقسمة بين الشباب وتتوفر عوامل مهيأة ومحفزة، يتحول الانقسام إلى صراع. وقد يكون الصراع داخليا (بين تيارات الشباب، كما سبق) أو اجتماعيا بين الشباب والنخبة، كما قد يكون مكشوفا (trevo) أو يكون مخفيا (trevoc)، المهم كيف نتعامل معه؟
ولعل التجسيد الأكثر انتشارا للصراعات الجبلية في المجتمعات العربية يتعلق بنظرتنا تجاه العلاقة بين الفرد والجماعة، حين تكرس النخبة أولوية الجماعة على الفرد (وبالتالي تكون «الحكمة» لدى النخبة التي تتحدث باسم الجماعة) في مقابل تغليب رأى الفرد على مصالح الجماعة (بدعوى «عدم حكمة» الشباب التي تجعلهم يضعون رغباتهم الذاتية قبل مصالح الجماعة).

ثم يأتي دور العولمة «الاتصالية» وتباغت ثقافة الوصاية والحكم الأبوي التي بررت تجاهل «مطالب الشباب» طويلا، ووفرت للشباب فرصا للمقارنة وأدوات حركة أكثر شفافية وحرية وساعدته على اكتشاف أنه مستقل ويمكن أن يعزز استقلاليته، بالمعنى النسبي على الأقل، لأنه أصبح قادرا على تحقيق الكثير مما عجز عنه من خلال الأطر الرسمية للمشاركة وذلك من خلال التقنيات الاتصالية الحديثة.

أ- الصراع حول تمثيل الشباب

من يتحدث باسم الشباب: الشباب أم الحكومة؟ تساؤل يجد صداه في مناسبات متنوعة، منها مثلا كيفية ترشيح «شباب» في الأنشطة والمسابقات أو برامج المنح الدولية، حيث قد تلجأ الحكومات إلى معايير سياسية تؤدى إلى «تصفية» عملية الاختيار من طابعها الشفاف. ويزداد الأمر وضوحا عندما يجد «أغلبية» الشباب أن «قلة» مختارة من الشباب هي التي تتمتع بالوصول إلى هذه البرامج والمساعدات وما تحمله من فرص وخبرات تجعلهم بالضرورة متفوقين على الأغلبية ويستمرون كذلك في تولى المناصب والمواقع، وكأن النخبة تتجدد ذاتيا.
وقد يدفع ما سبق جهات دولية كثيرة إلى البحث بنفسها عن الشباب المناسبين لهذه البرامج، وربما تنزلق هي الأخرى في ذات الجرف حين تقتصر على مجموعة زبائن (eletnielc) وتستبعد آخرين وفق أجندتها (مثلا استبعاد من لا يتحدث لغة أجنبية معينة، أو تفضيل عرقية أو ديانة أكثر من الأخرى) ، حينئذ تثور مسألة السياسة ورفض التدخل الخارجي في الشئون الداخلية.

ب- الصراع حول جاهزية الشباب

ربما يكون هذا التعبير عن الصراع بين النخبة والشباب الأكثر انتشارا وتعقيدا، حيث لا يكاد يستقر عند نقطة مشتركة، ولا يزال هناك جدل حول هذا السؤال الأولى: هل الشباب جاهز للديمقراطية وقادر على توظيف آليات المشاركة والحكم الجيد؟
ويحفل الواقع العربي بالكثير من الظواهر غير المتوقعة في هذا الشأن، والتي في نفس الوقت تمكن كافة المواقف المتصارعة من استخدامها لتأييد رؤيتها، مما يجعل قدرتنا على التنبؤ بقدرات الشباب محدودة للغاية (مثلا: هل يشارك الشباب في الانتخابات؟، هل يستثمرون الفرص المتاحة لتأسيس مشروعات اقتصادية خاصة، هل يقبلون التنافسية في سوق العمل؟، وهل يتمسكون بثقافة الإتكالية والواسطة؟).

إلا أن قصور الآليات الوطنية للتمكين السياسي للشباب في الوقت الذي تتطور فيه آليات المشاركة عبر الوطنية يجعل ديناميات الصراع أكثر تسارعا، لاسيما مع وجود فرص أكبر إمام الشباب لاختبار قدراته وإثبات جدارته في مواجهة النظرة السلبية له. ولنأخذ، مثلا، قدرة شباب اليوم على الوصول إلى الرأي العام في مجتمعهم المحلى عن طريق الفضائيات، وقدرتهم على الانخراط في نظم تعليم أكثر تنافسية خارج المؤسسات الحكومية التقليدية، مثل التعليم عن بعد، أو القدرة على التأثير في الآخرين خارج مجتمعه ومنافستهم في مجالات الرياضة والفنون والآداب والعلوم والتجارة والسياسة. في هذا السياق، يعد التأهيل من الأمور الجوهرية التي تؤثر على مشاركة الشباب ، وخصوصا في مجال المشاركة السياسية، باعتبار أن ثقافة المشاركة تنمو مع المشاركة الفعلية. ويجب أن تراجع الحكومات العربية مسئوليتها وأداءها لهذا الدور، أي التأهيل السياسي للشباب (راجع بالتفصيل مقترحات وخطط عمل متنوعة في مجال تأهيل وتمكين الشباب، تم تقديمها للدول العربية بواسطة منظمات إقليمية ودولية ومؤسسات وطنية). كذلك، يجب أن تتم مناقشة دور المنظمات العربية المعنية بالشباب وقياس درجة تأثيرها في عملية تأهيل الشباب العربي.

ج- الصراع حول الأولويات

يتمثل هذا الشكل من الصراع في التباين بين نظرة كل من النخبة والشباب لمعنى «الأولويات». ففي حين تميل الحكومات إلى تبنى أولويات محدودة العدد ونمطية وثابتة الحركة (مجمع رياضات بدنية ومهرجان للكشافة والجوالة ومسابقات فنية وبرامج تليفزيونية شبابية)، تتسم أولويات الشباب بالاتساع والتنوع والتغير. إلا أن كل وجهة نظر ترى أنها معقولة ومشروعة وممكنة ويمكن للغير التعايش معها، ولكن الحكومة هي التي تملك أدوات الفعل الرسمية والقدرة على التنفيذ.

ومن الطبيعي أنه في ظل الانقسامات والعزلة أن تكون الأولويات متعددة وعير متجانسة وفى بعض الأحيان متضاربة، وهو ما يعانى منه الشباب في العالم العربي، ففي حين يبحث البعض عن فرصة للخروج من الفقر المدقع، يسعى يبحث آخر عن قنوات للمشاركة السياسية، وآخر يؤثر العزلة. فالإقرار بأهميةٍ إشراك الشباب ليس كفعله، والتقدم المحرز في هذا المجال ما زال بطيئا، ورمزيا، طالما لم يُمكّن الشباب من التأثير على النتائج وتحقيق تغير حقيقي.

إن تعلم المشاركة من خلال الممارسة واكتساب الخبرة من الأمور التي تساعد على الاتفاق على تحديد الأولويات ورسم القواعد الخاصة بتطبيقها، ومن ثم فمشاركة الشباب تعزز من قدرته على تحديد أولويات دقيقة، ومشتركة.

د- الصراع حول «التغيير»

في مناخ «التغيير» المحلى والإقليمي والعالمي، يظهر بشكل متزايد مجال للجدل الاجتماعي والسياسي بين دعاوى التغيير وسياسات الإصلاح. وليس الشباب بعيدا عن كل هذا، ولا يجب أن يكون كذلك. ومع الدخول «المفاجئ» لخطوات الإصلاح ولجوء الحكومات إلى الشباب لكي

يشاركوا في هذه الخطوات، تظهر ثقافة «التغيير لمجرد التغيير» وتصدم بموقف حكومات تريد فقط التغيير الذي لا يمسها، ويزداد ترددها في السير باتجاه تمكين الشباب، خشية من خياراتهم «اللامدروسة».
هذا الشكل من الصراع بين الشباب والنخبة يبدو جليا في بعض المجتمعات العربية، حيث تقترب مما تعتبره النخب «مخاطر الديمقراطية في جرعة واحدة» في حين يراه الشباب نكوصا عن وعود التمكين السياسي والحكم الجيد وأن وصول الشباب إلى مراكز صنع القرار سيؤدى إلى مشاركتهم والقضاء على الحيرة والعزلة والانقسام والصراع، وأن التغيير هو الأمل لمزيد من تعزيز دور الشباب في عملية التنمية والاستقرار.

المشهد الخامس : التحفز والقابلية للانفلات

هل يبدو الشباب العربي وكأنه أصبح قابلا للاشتعال (flammable)؟، وهل نشهد نقطة تحول جيلي في منظومة السياسة والحكم في الدول العربية أم نعيش مخاض مرحلة إصلاحية سلمية يدخل فيها الشباب العربي كفاعل وشريك في عملية التجديد السياسي؟

والواقع أن النخب العربية قد عمرّت طويلا[٢٠] وبالتالي ظهر جيل أو أكثر قليلا من الشباب الذي لم يتم استيعابه، وقد يصبح أقرب إلى الانفلات (uncontrollable) بالمعنى السلوكي، وربما السياسي أيضا. فالحكومات تحذر من القفز نحو مجهول، بينما يبدو الشباب متحفزا للقفز.

وربما يلاحظ المرء الانخفاض النسبي في أعمار قيادات المعارضة (بأطيافها ووسائلها) وأنها تطرح وسائل أكثر جرأة وسلوكا أكثر فتوّة من النخب الحاكمة، لاسيما أن هذه القيادات الشابة المعارضة تتعاطى مع اختلالات موضوعية في أداء الحكومات العربية بشأن الحكم الجيد والديمقراطية.

خلاصة الأزمة: تضارب التحليلات حول واقع الشباب

قد لا تتفق المجتمعات على شيء إلا قليلا، فما بالنا بالأفراد فيما بينهم. فالطبيعي أن تختلف الرؤى للظواهر الاجتماعية، التي تتغير دائما لأنها تتعلق بكائن متغير دائما، الإنسان. ولكن السؤال هو: هل نحتاج إلى مفاضلة بين الرؤى، وما هي المرجعية الصحيحة في ذلك؟ والمقصود بالمرجعية هو المنهج وليس النتائج، أي الاحتكام إلى الواقع أم إلى الرأي السياسي في نظرتنا إلى «احتياجات الشباب».

٢٠ راجع فى الملاحق بيانا بمتوسط أعمار بعض القيادات فى الدول العربية.
كذلك، ففى مجموعة دراسات عن الشباب والبرلمان فى مصر، تبين أن خريطة عمر البرلمان المصرى حاليا تتسم بالشيخوخة، حيث يزيد متوسط عمر أكثر نصف الأعضاء عن سن التقاعد، ولا يقل المتوسط فى النسبة الباقية عن سن ٥٠ عاما. كذلك، لم يستطع نائب واحد من الشباب الوصول إلى تمثيل حزبه فى المجلس ورئاسة الهيئة البرلمانية للحزب، وخلت الأجهزة الرئيسية فى المجلس تقريبا من الشباب. ووجد البعض أن هذا هو الذى يفسر انحياز اللائحة الداخلية للمجلس لصالح كبار السن، حتى أن نظامه الداخلى لا يتحدث عن الشباب إلا فى مادة وحيدة تتناول مسألة شكلية فحسب، برغم أنه يخصص للمرأة مثلا الحد الأدنى من التمثيل فى مواقع صنع القرار بالبرلمان. للتفصيل، راجع للمؤلف: **الشباب أم النواب: أعمال المؤتمر السنوى الثالث لبرنامج الدراسات البرلمانية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

ففي غياب ذلك المظهر من الشفافية (في الحصول على البيانات والوصول إلى المعلومات) يصعب بناء معرفة صحيحة عن الشباب، تتسم بالحياد والدقة والشمول والتوقيت الملائم والشكل المناسب لاتخاذ القرار. وقد لا يكون أمام المرء إلا دراسات جزئية لا تمكننا من التعميم ولا تقدم المعلومة بالوصف السابق، مما يقيد قدرتنا على قياس «درجة الحكمانية» في مؤسسات الحكم وسياسات الإصلاح.

ومحصلة المشاهد السابقة هي «أزمة» حقيقية في قدرتنا على إشراك الشباب في عملية الإصلاح وبناء مؤسسات الحكم الجيد، تدعونا إلى وقفة واضحة مع النفس:

- هل نثق في الشباب ونصبر عليهم؟
- هل نعتبر التجديد فرصة أم تحديا؟
- كيف ننظر لدور الشباب في التنمية: عبء أم شريك؟
- هل التمكين السياسي للشباب أولوية في بناء مؤسسات الحكم الجيد والديمقراطية
- هل لدينا سياسة لتمكين الشباب وكيف نقيمها؟
- ماذا فعل الشباب للشباب؟

ثالثاً :اتجاهات ومقترحات في تمكين الشباب

أولا: هل نتحدث عن خدمات للشباب أم سياسة للشباب؟

من المهم اليوم أن يكون لدينا «سياسة وطنية للشباب»
ولا شك في محورية دور الحكومات في وضع سياسة وطنية لعمالة الشباب، تتضمن: التوسع في خلق فرص العمل والتشغيل، وأنشطة التأهيل والتدريب للعمل، والمساواة في توفير فرص عمل عادلة للجميع تلائم قدراتهم الحقيقية وتنميها، والاهتمام بتنمية الإبداع لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، والحفاظ على البيئة، والتمكين من الاستفادة من الفرص التي توفرها ثورة تكنولوجيا المعلومات لتغطية احتياجات المهمشين وللوصول إلى كل المستبعدين فيما يتعلق بتمكينهم عن طريق تنمية معارفهم ومهاراتهم[٢١].

ثانيا: هل المستهدف هو وزارة الشباب أم الدولة؟

هناك رأى يقول: في الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو إفساح المجال للحريات العامة (de-regulation) وإلغاء وزارات الحكومة المتضخمة (كالإعلام والاقتصاد) كيف ندعو إلى إنشاء وزارة للشباب؟ وهناك رأى آخر يقول: الوزارات هياكل تنظيمية لتنفيذ سياسات عامة، وليست هي الوسائل الوحيدة، فهناك أسلوب المجلس الوطني كجهة تنسيقية وهناك الشراطة بين الحكومة والمجتمع في تنفيذ السياسات (على غرار سياسة حماية البيئة، وتمكين المرأة). كما أن هذه السياسة الخاصة بالشباب مطلوبة لمواجهة إشكالية وطنية، وهكذا يكون تركيب مؤسسات الدولة مرحليا ومتغيرا.

٢١ فى إعلان الإسكندرية الصادر عن المؤتمر الأول لقمة عمالة الشباب الأولى (YES 2002).

ويعد مطلب دعم أداء مؤسسات الشباب هاما في تفعيل السياسة الوطنية للشباب، وتطويرها على مستوى قياداتها والعاملين بها، وكذلك تحديث آليات عملها ومحاسبتها. فالسياسة الوطنية للشباب لابد وأن تنبع من رغبة خالصة في الوفاء باحتياجات وتطلعات الشباب، على أن تصل لذلك من خلال العمل مع الشباب وليس فقط من أجلهم. أما فيما يتعلق بمحتوى هذه السياسة، فأبرز ملامحه ما يلى:

أ- ضرورة أن تكرس السياسة الوطنية للشباب من الشراكة الفعالة بين كافة المعنيين لاسيما شبكات الشباب والمنظمات الشبابية غير الحكومية وغيرها من المؤسسات.

ب- ضرورة تسهيل وصول الشباب إلى الهيئات التشريعية وهيئات صنع القرار

ج- ضرورة إعطاء الأولوية إلى إقامة قنوات الاتصال مع الشباب للتعبير عنهم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية

د- يجب أن تكون السياسة الوطنية للشباب متوافقة مع الخصائص الثقافية لكل مجتمع

ه- يجب أن تبدى السياسة الوطنية للشباب اهتماماً خاصاً بالفئات الدنيا في المجتمع

و- يجب أن تعزز هذه السياسات من كافة أنواع التعليم

ز- يجب أن تتيح السياسة الوطنية للشباب الفرصة للالتقاء بين الأجيال، وذلك بمد تسهيل المشاركة والتعاون بين الجميع.

ومما لا شك فيه أن تحقيق هذه المهمة يرتبط بوضع سياسات وبرامج توفر الإمكانات المادية والبشرية لتجسيدها على أرض الواقع من خلال:

١. إعادة النظر في البرامج التعليمية على أساس الجمع بين الدراسات النظرية والدراسات العملية والفنية، بحيث يصل الطالب إلى نهاية المرحلة الثانوية ومزود بالخبرات النظرية والحقائق المعرفية اللازمة.
٢. إعادة النظر بطريقة إعداد العاملين في ميدان تنشئة الشباب من معلمين ومربين وقادة بحيث تتوافر لديهم القدرة على إظهار سمات الشخصية العربية لدى الأجيال الجديدة.
٣. وضع خطة إعلامية عربية موحدة وبرامج واقعية لتوجيه الشباب العربي للتمسك بقيمه.
٤. تثقيف الشباب العربي بالمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإفساح المجال لهم للمشاركة الواسعة في مختلف المؤسسات التمثيلية لأخذ دورهم في عملية صنع القرار.
٥. تشجيع الشباب العربي على الانفتاح السليم على الثقافات والحضارات الأخرى، وتوجيههم لممارسة النقد العلمي الموضوعي وتشجيع الحوار بين الشباب العربي لأن ذلك يشكل ضمانة لعدم الانحراف عن القيم العربية السليمة التي نريد لشبابنا التمسك بها.

ثالثا: إستراتيجية مقترحة لإعداد «سياسة للتمكين السياسي للشباب»

إذن، ماذا نعرف عن الشباب في الدول العربية؟ هذا السؤال طرحته الورقة في بدايتها.

أعتقد أننا نحتاج إلى بلورة إطار فكرى للتعامل مع إشكالية البيانات، وهنا يمكن مناقشة إستراتيجية من ثلاثة محاور:

المحور الأول: بلورة أهداف التعامل مع الشباب: هل يعنينا متغير الجيل؟

فالمقصود في هذا المحور ليس هو مضمون سياسات اللازمة لتنمية قدرات الشباب أو تمكينهم، بأن نخصص نسبة للشباب في مقاعد السلطة مثلا، وهذا أمر وارد بالطبع، ولكن المقصود هو: هل نعتقد أن عنصر «الجيل» يؤثر على نمط التفكير وترتيب الأولويات ونوعية المصالح ومستوى القدرات بين المواطنين، بحيث ينتج عنه «اختلافات نوعية» في مواقف الأفراد، وبالتالي فلا يجب وضع كافة الأجيال في سلة واحدة؟، أم أنه عنصر هامشي ليس له تأثير جوهري في سلوك الأفراد، وبالتالي فلا نحتاج إلى الحديث عن «خصوصية الشباب»؟

لقد أصبح من المستقر علميا وعالميا أن الشباب لهم خصوصية، يجب مراعاتها في صنع السياسات العامة وخصوصا في عمليات الإصلاح، بمختلف أبعادها، وسواء كان توجه هذه السياسات والعمليات الإصلاحية هو تصحيح خلل في نصيب الشباب من أعباء وعوائد التنمية أو كان الرغبة في استثمار قدرات الشباب لتعزيز قدرات المجتمع ككل على النمو. قد لا يعنى ذلك «تفصيل دستور أو قانون على مقاس الشباب» ولكن الأمر يتعلق بالسياسات.

المحور الثاني: الاتفاق على وزن عنصر «الجيل» في صنع السياسة العامة: ماذا نريد للشباب؟

هناك حالة استقطاب بالنسبة لتحديد أولويات الشباب ما بين نظرة النخبة والمؤسسات الحاكمة (establishment) التي تركز على الرياضة والفنون أساسا ثم فرص العمل، والاتجاه العريض في الأدبيات الذي يركز على المشاركة وتحمل المسئولية.

إلا أن التوجه الذي تطرحه الورقة يدعو إلى "الثقة في اختيار الشباب" وأن نترك لهم تحديد أولوياتهم، اقتناعا بأن الخبرة تأتى مع الممارسة وأن الصبر على الشباب ضروري لكي نعطيهم الفرصة لإجادة التجريب والتعلم من الأخطاء. والسؤال الذي ينبغي طرحه ليس هو "ماذا نريد للشباب؟" ولكن هو "ماذا يريد الشباب لأنفسهم؟" ويترتب على هذا إلتزاما بالرجوع إلى الشباب بكافة الطرق "المباشرة" الممكنة لمعرفة أولوياتهم وقياس قدراتهم وتنمية مهاراتهم، وهنا تأتى أهمية المحور الثالث.

ثالثا: بناء قواعد بيانات موثوق فيها: ماذا نريد معرفته عن الشباب؟

من الضروري بناء قواعد بيانات مواتية للغرض من سياسات تمكين الشباب، وكافية لقياس العائد منها من واقع الشباب أنفسهم. ويتضمن ذلك عدة أمور، منها:

نطاق المستهدفين من الشباب: هل نكتفى بدراسة عينات متفرقة أو نحتاج إلى مسوح شاملة؟

مجالات البيانات: هل نهتم بآراء الشباب في مرافق أو خدمات محددة (مثل إنشاء قناة تليفزيونية شبابية) أم نحتاج إلى آرائهم في كافة المجالات، الرياضية والاقتصادية والسياسة الخارجية وشئون الدفاع والأمن.؟
توقيت جمع البيانات: هل نحتاج إلى معرفة آراء الشباب في مرحلة معينة لعملية اتخاذ القرار (مثل إجراء مسح بالعينة لآراء الشباب في قرار تشكيل اللجنة الأوليمبية) أم طوال مراحل السياسات العامة، من إعدادها وخلال تنفيذها وعند تقييمها وتعديلها؟

ويحفل العالم بنماذج عديدة من قواعد بيانات «شافية» لمعرفتنا عن الشباب، ولا يجب أن يكون إعدادها مستحيلا. فعلى سبيل المثال، نحتاج إلى معرفة الحد الأدنى من البيانات عن السلوك السياسي للشباب في كافة مراحل سياسة «التمكين السياسي للشباب وتشجيعهم على المشاركة»، ولن يكون ذلك يسيرا طالما لا توضح جداول الناخبين هذه الحقائق، لأن صناديق الاقتراع لن تفي بالغرض كما أن البحوث بالعينة لا تزال معقدة ومحل جدل في الواقع العربي. وهناك أيضا إشكالية تتعلق بالدور المحدود الذي تقوم به مراكز استطلاع الرأي العام والبحوث الميدانية في تنمية معرفتنا بآراء الشباب، بشكل واسع ومباشر ومستقل (للخروج من معضلة الثقة في بيانات وتقارير الأجهزة البيروقراطية عموما وحول آراء المواطنين خصوصا).

من هنا، فمن الضروري للدول العربية استكمال قواعد البيانات المدنية للمواطنين (الرقم الوطني) واعتمادها مرجعية بيانية عن مشاركة الشباب في الحياة السياسية بصورها ومستوياتها، لأن هذه القواعد البيانات ستوضح -وبشكل يتم تحديث آليا ودوريا- نسبة قيد الشباب في جداول الناخبين، والذهاب إلى صناديق الاقتراع، وعضوية الأحزاب السياسية، وشغل المواقع القيادية في مختلف المؤسسات، والحالة الاجتماعية والمهنة والتعليم.

ومن المهم أيضا تمكين بحوث الرأي العام والمسوح الاجتماعية، من الناحية السياسية والأمنية والقانونية والتنظيمية وكذلك من حيث الاستثمار في كوادرها البشرية وقدراتها التقنية وقابليتها للحياة كمؤسسات مستقلة ذات دور محوري في تصحصح وتعميق «معرفتنا عن الشباب».

ملحق - ١
النواب الشباب في البرلمانات العربية[٢٢]

الدولة	إجمالي عدد النواب	عدد النواب الشباب
مصر	مجلس الشعب ٤٥٤ عضواً مجلس الشورى ٢٦٤ عضواً	مجلس الشعب (٧٣) مجلس الشورى ()
الأمارات العربية المتحدة	المجلس الوطني (٤٠) عضواً	١٣ عضواً
الأردن	١٤٤ عضواً	
الجزائر	٥٢٤ عضواً	
لبنان	١٢٨ عضواً	١٢ عضواً
ليبيا	٧٦٠ عضواً	
فلسطين	٨٨ عضواً	
المغرب	مجلس النواب ( )	١١٨ عضواً
البحرين	مجلس الشورى ٤٠ عضواً مجلس النواب ٤٠ عضواً	مجلس الشورى (١٠) مجلس النواب (٢٠)
اليمن	٣٠١ عضواً	
الكويت	٥٠ عضواً	
السعودية	٩٠ عضواً	
تونس	١٨٢ عضواً	
سوريا	٢٥٠ عضواً	
قطر	٤٥ عضواً	
سلطنة عمان	١٢٣ عضواً	
السودان	٣٦٠ عضواً	

٢٢ تحت سن ٤٥ عاما، ولا تزال البيانات تحت التدقيق